

هر کس این دعا را بپوشد ... از خاطرش محو شود بسم الله الرحمن الرحیم اللهم صل علی محمد وال محمد

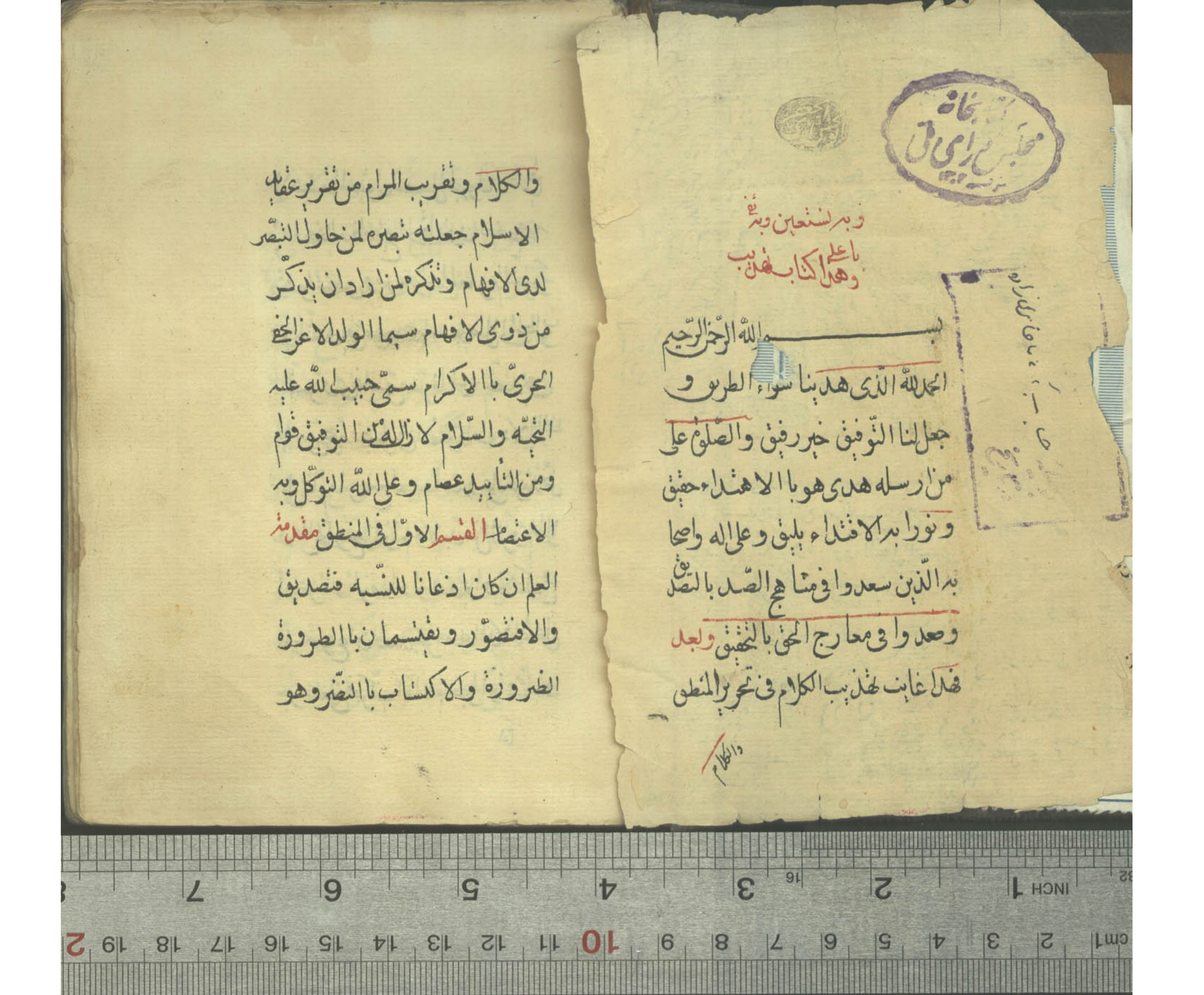
یا راحم الشیخ الکبیر ویا رازق الطفل الصغیر

یا جبور یا بصیر نعم المولی ونعم النصیر برحمتك

یا ارحم الراحمین

بسم الله الرحمن الرحیم

اللهم انی اسئلك بکلماتك ومعاقد عرشك وسکان سمواتك و... انبیائك ورسلك ان تستجیب لی فقد رهقنی امری عسر فاسئلك ان تصلی علی محمد وال محمد وان تجعل لی من عسری یسرا



وبه نستعين وبه ثقتي

يا عليم

وهذا الكتاب تهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدينا سواء الطريق و
جعل لنا التوفيق خير رفيق والصلوة على
من ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق
ونورا به الاقتداء يليق وعلى اله واصحا
به الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق
وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق وبعد
فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق

والكلام

والكلام وتقريب المرام من تقرير عقايد
الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر
لدى الافهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر
من ذوي الافهام سيما الولد الاعز الحفي
الحري بالاكرام سمي حبيب الله عليه
التحية والسلام لا زال له من التوفيق قوام
ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه
الاعتصام القسم الاول في المنطق مقدمة
العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق
والا فتصور ويقتسمان بالضرورة
الضرورة والاكتساب بالنظر وهو

ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع
فيه الخطاء فاحتيج الى قانون يعصم عنه
وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري
او التصديقي من حيث انه يوصل الى المطلوب
التصوري فيسمى معرفا او التصديقي
فيسمى حجة **فصل** في التصورات دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن
وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا
او عرفا وتلزمها ولو تقديرا ولا عكس و
الموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على
جزء المعنى فمركب اما تام خبرا او انشاء و

اما

اما ناقص تقييدي وغيره والا فمفرد
وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد
الازمنة الثلاثة كلمة وبدونها اسم والا
فاداة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه
وضعا علم وبدونه متواطئ ان تساوت
افراده ومشكك ان تفاوتت باولية
او اولوية وان كثر فان وضع لكل فمشترك
والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب
الى الناقل والا فحقيقة ومجاز **فصل** المفهوم
ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي
والا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم

ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان
الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي
او عدمه والكليات ان تفارقا كليا
فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين
فمتساويان ونقيضاهما كذلك او من جانب
واحد فاعم واخص مطلقا ونقيضهما بالعكس
والا فمن وجه وبين نقيضهما تباين
جزئي كالمتباينين وقد يقال الجزئي
للاخص وهو اعم **فصل** والكليات خمس
الاول الجنس وهو المقول على الكثيرين المختلفة
في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية

وعن بعض

وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها
وعن الكل فقريب كالحيوان والا فبعيد
كالجسم الثاني النوع وهو المقول على
الكثيرين المتفقة الحقيقة في جواب وقد
يقال على الماهية المقول عليها وعلى
غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص
باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما على الانسان
وتفارقهما في الحيوان والنقطة ثم الاجناس
قد تترتب متصاعدة الى العالي
ويسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة الى

الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينها
متوسطات الثالث الفصل وهو المقول
على الشئ فى جواب اى شئ فى ذاته فان
ميّز عن المشاركات فى الجنس القريب
فقريب او البعيد فبعيد اذا نسب الى ما يميّزه
فمقوّم والى ما يميّز عنه فمقسّم والمقوّم للعالى
مقوّم للسافل ولا عكس والمقسّم بالعكس
الرابع الخاصّة وهو الخارج المقول على
ما تحت حقيقة واحدة فقط الخامس العرض
العامّ وهو الخارج المقول عليها وعلى
غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن

الشئ

الشئ فلازم بالنظر الى الماهيّة او الوجود
وبيّن يلزم تصوره من تصور الملزوم او من
تصورهما الجزم باللزوم وغير بيّن بخلافه
والّا فعرض مفارق يدوم او يزول
بسرعة او بطوء **خاتمة** مفهوم الكلي
يسمى كليّا منطقيا ومعروضه طبيعيا
والمجموع عقليّا وكذا الانواع الخمسة
والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
فصل معرف الشئ ما يقال عليه لافادة
تصوّره ويشترط ان يكون مساويا و
اجلى فلا يصح بالاعمّ والاخصّ والمساوى

معرفة وكذا من الاخفى والتعريف با
لفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان
مع الجنس القريب فتام والا فناقص
ولم يعتبروا بالعرض العام وقد اجيز
في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو
ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ فصل
التصديقات القضية قول يحتمل الصدق
والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت
شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة
او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا
والمحكوم به محمولا والدال على النسبة

رابطة

رابطة وقد استعير لها هو والا فشرطية
ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا
والموضوع ان كان مشخصا سميت القضية
شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة
فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا
او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما
به البيان سورا والا فمهملة وتلازم
الجزئية فلا بد في الموجبة من وجود الموضوع
محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية
او ذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف
السلب جزءا من جزء فتسمى معدولة والا

فحصله وقد يصرح بكيفية النسبة فوجه
وما به البيان جهة فان كان الحكم فيها
بضرورة النسبة ما دام هو ذات الموضوع
موجوده فضرورية مطلقة او ما دام
وصفه فمشروطه عامة او في وقت معين
فوقتية مطلقه او غير معين فمنتشرة مطلقه
او بدوامها دوام الذات فدائمه مطلقه
او ما دام الوصف فعرفية عامة او
بفعليتها فمطلقه العامة او بعدم الضرورة
خلافها فممكنه عامه فهذه بسائط
وقد يعتبر العامتان والوقتيات المطلقات

باللادوام

باللادوام الذاتي فتسمى المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية
والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة باللا
ضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللا
ضرورية او باللادوام الذاتي فتسمى
الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة
العامة باللاضرورة الجانب الموافق
فتسمى الممكنة الخاصة فهذه المركبات
لان اللادوام اشارة الى مطلقه
العامة واللاضرورة الى ممكنة
العامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية

لما قيد بها **فصل** الشرطية متصلة ان حكم
فيها بثبوت النسبة على تقدير اخرى او نفيها
لزومية ان كان ذلك لعلاقة والا فاتفاقية
ومنفصلة ان حكم فيها بتنافي النسبتين
او لا تنافيهما صدقا او كذبا وهي الحقيقية
او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط
فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان
التنافي للذات الجزئين والا فاتفاقية
ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير
المقدمة فكلية او بعضها مطلقا فجزئية
او معينا فشخصية والا فمهملة طرفا الشرطية

في الاصل

في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان
او منفصلتان او مختلفتان الا انهما خر
جتا بزيادة اداة الاتصال والانفصال
عن التمام **فصل** التناقض اختلاف
بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب
الاخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف
في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما
عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة
وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة
العامة الحينية الممكنة العرفية العامة
الحينية المطلقة وللمركبة المفهوم المردد

بين نقيضي الجزئين لكن في الجزئية بالنسبة
الى كل فرد فرد **فصل** العكس المستوى تبديل
طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف و
الموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول
او التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة
كلية والا لزم سلب الشئ عن نفسه والجز
ئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع
او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات
تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة
والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والو
قتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة
عامة

عامة ولا عكس للممكنتين ومن السوالب تنعكس
الدائمتان دائمة والعامتان عامة عرفية
والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض و
البيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج
المحال ولا عكس للبواقي بالنقض **فصل**
عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء
الصدق والكيف او جعل نقيض الثاني
اولا مع مخالفة في الكيف وحكم الموجبات
ههنا حكم السوالب في المستوى وبالعكس
والبيان البيان والنقض النقض وقد
بين انعكاس الخاصتين من الموجبة

الجزئيه ههنا ومن السالبه الجزئيه ثمه
الى العرفيه الخاصه **فصل** القياس
قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول
اخر فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته
فاستثنائي والا فاقتراني حملي او شرطي
وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر
ومحموله اكبر والمتكرر اوسط وما فيه
الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والا
وسط اما المحمول في الصغرى وموضوع
الكبرى فهو الشكل الاول او محمولهما فا
لثاني او موضوعهما فالثالث او عكس

الاول

الاول فالرابع ويشترط في الاول ايجاب
الصغرى وفعليتها مع كليه الكبرى
لينتج الكبرى الموجبات مع الموجبة الكلية
ومع السالبتين بالضرورة وفي الثاني
اختلافهما في الكيف وكليه الكبرى
مع الدوام الصغرى او انعكاس سالبة
الكبرى وكون الممكنه مع الضروريه
اوكبرى مشروطه لينتج الكليات سالبة
كليه والمختلفتان في الكم ايضا سالبة
جزئيه بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى
ثم الترتيب ثم النتيجه وفي الثالث ايجاب

الموجبتين

الصّغرى و فعليّتها مع كليّه احديهما
لينتج الموجبتان مع الموجبه الكلّيه او
بالعكس موجبة جزئيّه مع السّالبة الكليه
او الكليه مع الجزئيّه سالبة جزئيّه
بالخلف او عكس الصّغرى او الكبرى
ثم التّرتيب ثم النّتيجه في الرّابع ايجابهما مع
كليّة الصّغرى او اختلافهما مع كلّية
احديهما لينتج الموجبه الكلّيه مع الاربع
والجزئيّه مع السّالبه الكلّيه والسالبتان
مع الموجبة الكلّيه وكليتها مع الموجبه
الجزئيّه جزئيّة موجبة ان لم يكن سلب و

الا فسالبة

الّا فسالبة بالخلف او بعكس التّرتيب
ثم النّتيجه او بعكس المقدّمتين او بالردّ
الى الثّاني بعكس الصّغرى او الثالث
بعكس الكبرى وضابطه شرائط الاربعه
انّه لابدّ امّا من عموم موضوعيّه الاوسط
مع ملاقاته للاصغر بالفعل وحمله على
الاكبر وامّا من عموم موضوعيّة الا
كبر مع الاختلاف في الكيف مع منافات
وصف الاوسط الى وصف الاكبر
لنسبته الى ذات الاصغر فصل الشرطي
من الاقتراني امّا ان يتركّب من متّصلتين

او منفصلتين او حمليه ومتصلة او حمليه
ومنفصلة او متصلة ومنفصله وينعقد
فيه الاشكال الاربعه وفي تفصيلها طول
فصل الاستثنائي ينتج من المتصله وضع
المقدم ورفع التالي وفي الحقيقيه وضع كل
كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد
يخص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد فيه
المط بابطال نقيضه ومرجعه الى استثنائي
واقتراني **فصل** الاستقراء تصفح الجزئيات
لاثبات حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة
جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه والعمدة

في طريقه الدوران

فصل في طريقه الدوران والترديد
القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات
واصولها الاوليات والمشاهدات
والتجربيات والحدسيات والمتواترات
والفطريات ثم ان كان الاوسط مع عليته
للنسبة في الذهن علة لها في الخارج
فلمي والا فاني واما جدلي يتألف
من المشهورات والمسلمات واما خطابي
يتألف من المقبولات والمظنونات
واما شعري يتألف من المخيلات واما
سفسطي من الوهميات والمشبهات

خاتمة

خاتمة اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات
وهى التى يبحث فى العلم عن اعراضها الذاتية
المبادى وهى حدود الموضوعات
واجزائها واعراضها ومقدمات بينة
بنفسها او ماخوذة يبنى عليها قياسات
العلم والمسائل وهى قضايا يطلب فى العلم
بالبرهان وموضوعاتها موضوع العلم
او نوع منه او عرض ذاتى له او مركب
ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة
لها لذواتها وقد يقال المبادى لما يبدأ به
قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف

عليه الشروع

عليه الشروع بخبرة وفرط الرغبة
كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه
وكان القدماء يذكرون ما يسمونه
الرؤوس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون
طلبه عبثا الثانى المنفعة اى ما يشوقه
الكل طبعا ليتنشط فى الطلب ويتحمل المشقة
الثالث السمة وهى عنوان العلم ليكون
عنده اجمال ما يفصله الرابع المعرف ليسكن
قلب المتعلم الخامس من اى علم هو ليطلب فيه
فى كل باب ما يليق السادس فى اى مرتبة
هو ليقدم على ما يجب فيتأخر عما يجب التأخر

القسم ليطلب فى كل باب ما يليق الثامن
الانحاء التعليمية وهى التقسيم اعنى
التكثير اخذا من فوق والتحليل عكسه
والتحديد اى فعل الحد والبرهان اى
الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به وهذا
بالمقاصد اشبه تمت

مالكه محمد تقى ابن سيد على

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب فى يوم الاحد [illegible] عشر
[illegible] شهر ربيع الاول ١٢٣٣
مالكه محمد تقى ابن سيد على الحسينى
نوشتم در اين خط غريب [illegible] اللهم اغفر لكاتبه [illegible] نصر من الله وفتح قريب

بسم الله الرحمن الرحيم من قرء هذا الدعا قبل المطالعة يصير عالما البشر ومن شك فيه
وقد كفر اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا بنور الفهم اللهم افتح علينا ابواب
رحمتك وانشر علينا خزائن علمك اللهم وفقنا فى المطالعة من حل جميع المشكلات
المسائل برحمتك يا ارحم الراحمين
قبل از خواندن درس سه مرتبه
صلواة واين دعا را بخواند بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اكرمنى بالعلم والعقل ورزقنى الفهم
ردنى علما وفهما وعقلا برحمتك

قال امير المؤمنين ع كتب هذا الشكل على ظهر كتاب ما درس جميع ما اليه
٢٢ ١١١١ اح ١١ ١١ ١١
حقا حقا حقا حام ح ام

ح اح لا اب الح

جهه حافظه هر كس كه هر روز
بعد نماز صبح يك مرتبه اين دعا را
بخواند حافظه او زياد شود
يا قيوم فلا يفوت شىء
من علمه ولا يؤده شىء

يا ارحم الراحمين وانت الحى القيوم وانت العلى الكبير وانت القادر المقتدر
وانت المبدء والمعيد قال امير المؤمنين ع من قرء هذا الدعا قبل المطالعة يكون عالما
ومن شك فيه فقد كفر اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا بنور الفهم اللهم
افتح لنا ابواب فضلك وانشر علينا خزائن علمك برحمتك يا ارحم الراحمين
كر فيض هواى اب كوثر دارد ؛ با بيكر دل از مال جهان بو دارد ؛ كر مال جهان خواهد اب كوثر دارد
اى قصه محال خوش بكسر دلداده
قم قم يا حبيبى كم تنام ؛ وطالب الخير لا ينام ؛ عجبا للمحب كيف ينام ؛ كل نوم على المحب حرام
واين چند شعر در كتاب بهجة العارفين مسطور است يا صغير السن يا رطب البدن يا قريب العهد من شرب اللبن
هاشمى الوجه تركى القفا ديلمى الشعر رومى البدن روحه روحى وروحى روحه من
راى روحين حلا فى البدن شاع بين الناس انى عاشق غير ما لم يعرفوا عشقى لمن
اقطعوا وصلى وان شئتم صلوا كل شىء عنكم عندى حسن ؛ با جمالت چه كويم در مدحت اى سرو
ماه عكسى ز روى زيبايش چرخ ريزى نقد والايش ؛ در مصنوع جهان همتا بدر شمس مهر ستر اسل ايش
در محيط زمان بمانى خاتم غريب تو ترابش ؛ هفت در بينا اسمان [illegible] اسمان سايش

بسم الله الرحمن الرحیم این طلسم را بنویسد و با کلاه گذارد کار او گشاده شود

ههههه ع ع ع ع ع ع ع هر که این شکل را در پیش کتاب خود بنویسد بر جمیع مسائل او مسخر گردد

وهص

من جهة الحفظ اللهم ارزقنا فهم النبیین و حفظ المرسلین و الهام ملائکة المقربین یا اکرم الاکرمین برحمتک یا ارحم الراحمین

مر رح لا ا ه ااا ح

مر رح لا ا ه ااا ح

کنسلح وح ااا ح و

هل هو	ما هو	لم هو
سؤال عن الوجود	سؤال عن الجهة	سؤال عن العلة

کیف هو	ای شئ	کم هو	متی هو	این هو
سؤال عن الحال	سؤال عن التعیین	سؤال عن العدد	سؤال عن الزمان	سؤال عن المکان

من هو	
سؤال عن الشخص	سؤال منه

در وقت مطالعه این دعا بخواند بسم الله الرحمن الرحیم اللهم زدنی علما و فهما یا کاشف المشکلات و یا عالم الخفیات اکشف الحجاب عن وجوه المسائل و احفظنی عن الخطاء و الضلال انت موفق لکل شئ و انت علام الغیوب

هر کس این دعا را با خود دارد و بنویسد یا در خانه بنهد روزی بروی فراخ گردد و خدا تعالی نور کند او را روی هفتاد عقده در وحشی نفس و کرم خود

دعا اینست بسم الله الرحمن الرحیم یا الله یا الله یا الله یا رب یا رب یا رب یا حی یا قیوم یا ذا الجلال و الاکرام اسئلک باسمک العظیم الاعظم ان ترزقنی رزقا حلالا طیبا برحمتک یا ارحم الراحمین

شب را بمطالعه صرف کردن این دو سطر را با خود دارد خوابش نیاید

عه صع کرقوه ۵۵ هـ ۴ اداء ۲۱

الاح الاح نعاح صرصر ح ۵۵ لهه

الکے ااا

صفت اسم اعظم اینست

اعلم هذا انکته من اداب التحصیل الاول مقابلة و الثانی مطالعة و الثالث مکالمة و من لا یکن عمله من هذا الاعمال فهو لا درس له فی مده عمره و ان کان هذا الف سنة نائما فی المدرسة ۱۲۳۶

[illegible] زانیة لرجل [illegible] ولدت ابنا [illegible] ولدی [illegible]

صورت مطالعه اول آنکه تکرار [illegible] از کتاب منقول است دوم معانی الفاظ را بجست سوم اقتضای عوامل ادا نماید سیم کلام را بهم ربط دهد چهارم ما حصل درس را تقریر نماید پنجم و سه نوبت درس را از خارج تمام در ضمیر خود ادا نماید تمت بعون الله

صفت اسم اعظم اینست جهفع [illegible]

ه ۱۱۱۱ [illegible] ااا صم

و درگاه که این دعا را در مقبره بخواند کنده بی ده هزار ساله ان مقبره امرزیده شود

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله الذی لا یبقی الا وجهه و لا یدوم الا ملکه اشهد ان لا اله الا هو الله وحده لا شریک له الها واحدا فی ذاته لم یتخذ صاحبة و لا ولدا لم یلد و لم یولد و لم یکن له کفوا احد

لقضاء الحوائج کتبه عند تحول الشمس من برج الی برج بسم الله الرحمن الرحیم

۴۴۴ ه طل ع۹۹۵ ح ۱۹۱۱۱ ح ۲۸۱۱۱ ح ۹۱۴۹۰ لمح ص

و ۵ شکل دیگر همین طریق بکشد بدون بسم الله

از شیخ بهاء الدین [illegible] هر که این دعا را برای مطلب شرعی در عرض هفت روز هر روز هفتاد نوبت بخواند اگر مطلب [illegible] بر من لعنت کند [illegible] بسم الله الرحمن الرحیم

اللهم صل علی محمد و آل محمد لا اله الا الله بعزتک و قدرتک لا اله الا الله بحق حقک و حرمتک لا اله الا الله فرج برحمتک یا صمد [illegible]

استعلام نند بهی کارها هرکرا مهمی پیش اید و چاره انرا نداند این علامات بر کف دست چپ نوشته بخواید در خواب باو بگویند و مجربست من ۵ ب من ه

ب من ه ب من ه ب ... مع

اینو درا کر فریادم رسد مارا

گر مردم درد فراقت تا کهان ابدنا

اندراستغو امر بسبت جانا کهم

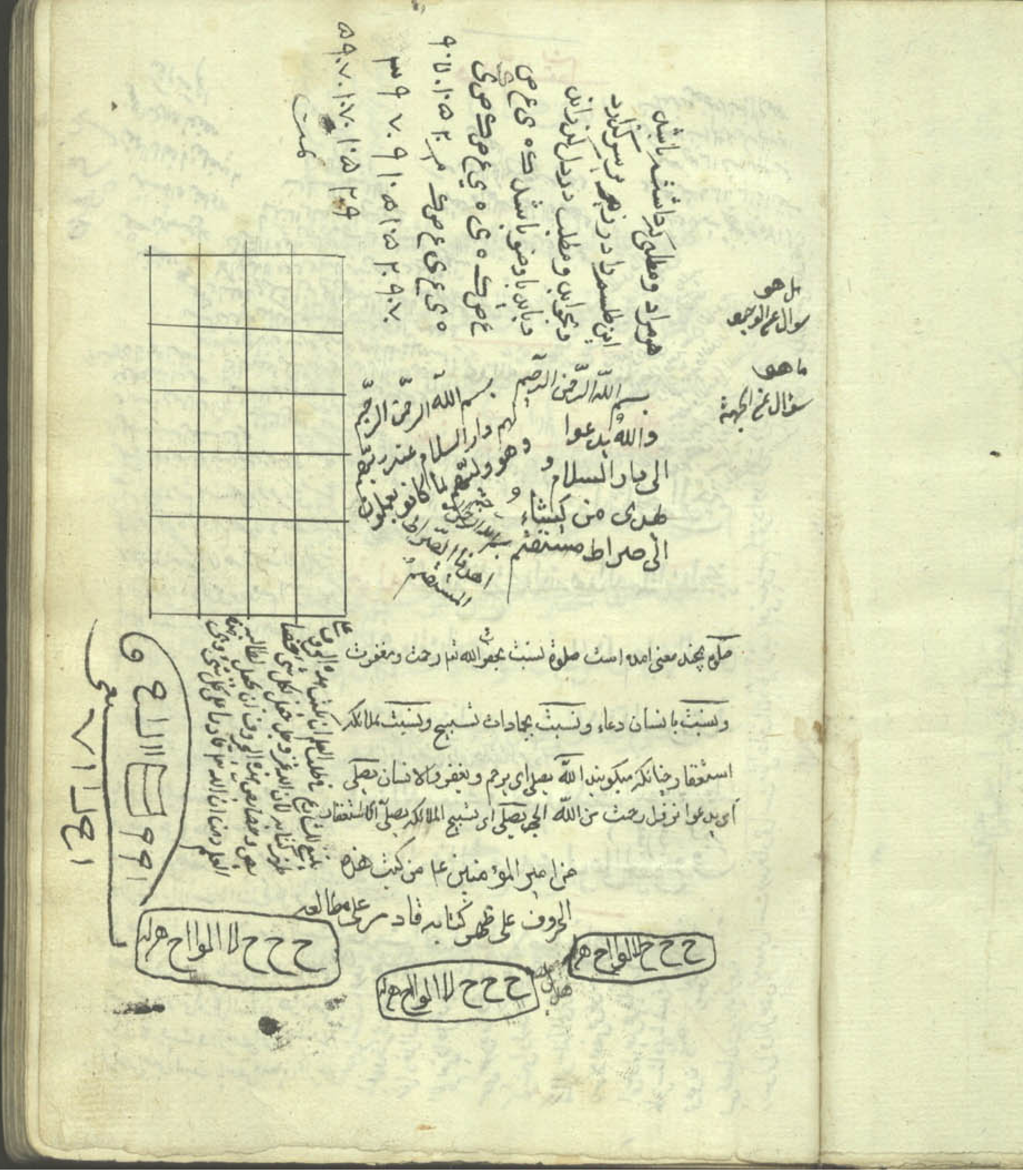
الا ایها الطالب العاجز بالمقاصد

بی علام کلا علی کرامته

لهم و فضل وداب احتاجی

بلی وهادی الانام بفضله

عبد



هل هو
سؤال عن الوجه

ما هو
سؤال عن الجهة

بسم الله الرحمن الرحيم
والله يدعوا
الى دار السلام و
يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم
لهم دار السلام عند ربهم
و هو وليهم بما كانوا يعملون

اهدنا الصراط المستقيم

صلوة چند معنى امده است صلوة نسبت بجو الله تم رحمت و مغفرت

و نسبت با انسان دعاء و نسبت بجمادات تسبيح و نسبت بملائكه

استغفار چنانكه ميكويند الله يصلي اي يرحم و يغفر و الانسان يصلي

اي يدعوا نزول رحمت من الله الجن يصلي اي تسبيح الملائكة يصلي اي الاستغفار

هذا سر المؤمنين ع من كتب هذه

الحروف على ظهر كتابه قادر على مطالعه

ح ح ط الواح هو

ح ح ح لا الواح هو

ح ح ح لا الواح هو

هو الله المستعان

الحمد لله وبه نستعين هذا كتاب حاشية ملا عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد البسملة ابتداء بخير
الكلام واقتداء بحديث خير الانام عليه الصلوة
والسلام فان قلت حديث الابتداء مروى في
كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق قلت
الابتداء في التسمية محمول على الحقيقي وفي
حديث التحميد على الاضافي او على العرفي او في

الذى هدانا

كليهما على العرفي والحمد هو الثناء باللسان
على الجميل الاختياري سواء تعلق بنعمة كان
اوغيرها والله علم على الاصح للذات الواجب الو
جود المستجمع لجميع صفات الكمال ولدلالته
على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال
الحمد مطلقا منحصر في حق من هو مستجمع لجميع صفات
الكمالات من حيث هو هو كذلك فكان كدعوى
الشئ ببينة وبرهان ولا يخفى لطفه قوله
الذي هدينا الهداية قيل هي الدلالة الموصلة
اى الايصال الى المطلوب وقيل هي اراءة الطر
يق الموصل الى المطلوب والفرق بين المعنيين

ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف
الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
لا يلزم ان يكون موصله الى ما يوصل فكيف الى
المطلوب فالاول منقوض بقوله تع واما ثمود
فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اذ لا يتصور
الضلال بعد الوصول الى الحق والثاني منقوض
بقوله تع انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
من يشاء الى آخ فان النبي صلى الله عليه واله وسلم
كان شانه اراءة الطريق والذي يفهم من كلام
المصنف في حاشيه الكشاف هو ان الهدايه
لفظ مشترك بين هذين المعنين وح يظهر اندفاع

كلا

فان النبي ص

سواء الطريق

كلا النقضين ويرتفع الخلاف من البين ومحصول
كلام المصنف في تلك الحاشيه ان الهدايه يتعدى
الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم
وتارة بالى نحو والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم
وتارة باللام نحو ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم
فمعناها على الاستعمال الاول هو الايصال وعلى
الثانيين اراءة الطريق **قوله** سواء الطريق اي وسطه
الذي يفضي سالكه الى المطلوب البتة وهذا كناية
عن الطريق المستوي والصراط المستقيم اذ هما متلازمان
وهذا مراد من فسره بالطريق المستوي
والصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الامر عموما

اعلم ان اضافة السواء الى الطريق من باب اضافة الصفة الى الموصوف فقرينة هدينا الطريق المستوي

وجعل لنا التوفيق خير رفيق والصلوة على
من ارسله هدى

او خصوص ملة الاسلام والاول اولى لحصول البراعة
الظاهرة بالقياس الى قسمي الكتاب **قوله** وجعل لنا
الظرف اما متعلق بجعل واللام للاختصاص كما قيل لله
في قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا او برفيق ويكون تقديمه
معمول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا والظرف
مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا والثاني معنى **قوله**
التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير **قوله**
والصلوة هي بمعنى الدعاء اي طلب الرحمة واذا اسند
الى الله تعالى يجرد عن معنى الطلب ويراد به الرحمة مجازا
قوله على من ارسله هدى لم يصرح باسمه عليه
السلام تعظيما واجلالا له وتنبيها على انه فيما ذكر من

هدى هو بالاهتداء حقيق

الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه
واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر
الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه
مرسلا فان الرسالة فوق النبوة فان الرسول هو النبي
الذي ارسل اليه دين وكتاب **قوله** هدى اما مفعول له
لقوله ارسله وح مراد بالهدى ابداء هداية الله تعالى حتى يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل به او حال عن الفاعل او عن المفعول
وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل او يقال يطلق على
ذي الحال مبالغة نحو زيد عدل **قوله** هو بالاهتداء
مصدر مبني للمفعول اي بان يهتدى به والجملة صفة
لقوله هدى ويكونان حالين مترادفين او متداخلين

ونوّر ابه الاقتداء بليق وعلى اله واصحابه الذين سعدوا في مناهج

ويحتمل الاستيناف ايضا وقس على هذا قوله ونوّر
مع الجملة التاليه له قوله به متعلق بالاقتداء لا
بيليق فانّ اقتدانا به عم انّما يليق بنا لا به عم فانه
كمال لنا لا له عم وح تقديم الظرف لقصد الحصر
والاشارة الى انّ ملّتنا ناسخة للملل سائر الانبياء عليهم
السّلام وامّا الاقتداء بالائمة عليهم السّلام فيقال
انّه اقتداء به حقيقة او يقال الحصر اضافي بالنسبة
الى سائر الانبياء عم قوله وعلى اله اصل اهل بدليل
اهيل خص استعماله في الاشراف وال النبي صلعم
عترته المعصومين قوله واصحابه هم المؤمنون
الذين ادركوا صحبة النبي مع الايمان قوله مناهج جمع

منهج

الصدق وبالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق

منهج وهو الطريق الواضح قوله الصدق الخبر
والاعتقاد اذا طابق الواقع كان الواقع ايضا
مطابقا له فانّ المفاعلة من بين الطرفين فمن حيث
انّه مطابق له للواقع بالكسر يسمّى صدقا
ومن حيث انّه مطابق له بالفتح يسمّى حقا وقد
يطلق الصّدق والحق على نفس المطابقة والمطا
بقية ايضا قوله بالتصديق متعلق بقوله سعدوا
اى بسبب التصديق والايمان بما جاء النبي صلعم قوله
وصعدوا في معارج الحق يعني بلغوا اقصى مراتب
الحق فانّ الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك
قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مرّ

وبعد فهذا

او مستقر خبر مبتداء محذوف اى هذا الحكم متلبس
بالتحقيق اى محقق قوله وبعد هو من الغايات
ولها حالات ثلاث فاما ان يذكر معها المضاف
اليه اولا وعلى الثانى فاما ان يكون نسيا منسيا
او منويا فعلى الاولين معربة وعلى الثالث مبنية
قوله هذا هذا الفا اما على توهم اما او على تقديرها
فى نظم الكلام وهذا اشارة الى المرتبة الحاضر فى
الذهن من المعانى المخصوصة او تلك الالفاظ الدالة
على المعانى المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف
او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا للمعانى بعد
فى الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد

بها الكلام

غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق والكلام

بها الكلام الكلام اللفظى فان كانت الاشارة الى المعانى
فالمراد بها الكلام النفسى الذى يدل عليه الكلام
اللفظى قوله غاية تهذيب الكلام حمله على هذا
اما على المبالغة نحو زيد عدل او بناء على ان التقدير
هذا الكلام مهذب غاية التهذيب فحذف الخبر و
اقيم المفعول المطلق مقامه واعرب باعرابه على الطريق
المجاز الحذف قوله فى تحرير المنطق والكلام ولم يقل فى
بيانهما لما فى لفظ التحرير من الاشارة الى ان هذا البيان
خال عن الحشو والزوائد والمنطق آلة قانونية تعصم
مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر والكلام هو
العلم الباحث عن الاحوال المبداء والمعاد على نهج

ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى التصنيف والحمل صحيح لان هذا التصنيف غاية تهذيب الكلام حاصل

تعريف المنطق الخ وفائده عصمت وموضوع معرف وحجت

وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام جعلته تبصرة
لمن حاول التبصر لدى الافهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر

قانون الاسلام قوله وتقريب المرام بالجر عطف
على التهذيب اى هذا غاية تقريب المقصود
الى الطبايع والافهام والحمل اما على طريقة المبالغة
او التقدير هذا الكلام مقرب غاية التقريب قوله
من تقرير بيان للمرام والاضافة في عقائد الاسلام
بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات
وان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان
والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان
عبارة عن مجرد الاقرار باللسان فالاضافة لامية
قوله جعلته تبصرة اى مبصرا ويحتمل التجوز في الاسناد
وكذا قوله تذكرة قوله لدى الافهام بالكسر اى تفهيم

الغير اياه

من ذوى الافهام سيما الولد الاعز الخفي الحرى بالاكرام
سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال له من التوفيق
قوام ومن التاييد عصام

الغير اياه او تفهيم للغير الاول للمتعلم والثاني للمعلم قوله
من ذوى الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف اما
في موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين
معنى الاخذ والتعلم اى يتذكر اخذا او متعلما من
ذوى الافهام هذا ايضا يحتمل الوجهين قوله سيما
السي بمعنى المثل يقال هما سيان اى مثلان واصل
سيما لا سيما حذف في اللفظ لكنه مراد وما زائدة
او موصولة او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى
خصوصا وفيما بعده ثلثة اوجه قوله الخفي الشفيق
الحرى اللايق قوله قوام اى ما يقوم به امره قوله ومن
التاييد التقوية من الايد بمعنى القوة قوله عصام

وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم الاول

في المنطق متن

اى ما يحفظ به امره من الزلل قوله وعلى الله قدم الظرف
هاهنا لقصد الحصر وفي قوله به لرعاية السجع ايضا
قوله التوكل هو التمسك بالحق والانقطاع عن
الخلق قوله الاعتصام التشبث والتمسك قوله القسم
الاول لما علم ضمنا من قوله في تحرير المنطق والكلام
ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف
القسم الاول بلام العهد لكونه معهودا ضمنا وهذا
بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقا ولم يكن
معهودا فلهذا نكرها وقال مقدمة قوله في المنطق
ان قيل ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية
فما توجيه الظرفية قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول



مقدمة

الالفاظ والعبارات فيكون المعنى ان هذه الالفاظ
في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوها اخر والتفصيل
ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة
الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من
الاثنين او الثلثة والمنطق عبارة عن احد معان
خمسة لانها الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر
المعتد به الذي يحصل به العصمة او نفس المسائل جميعا
او نفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة
مع السبعة خمسة وثلثون احتمالا يقدر في بعضها
البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حينئذ
وجه العقل التسليم منا سيأتي قوله مقدمة اى هذه

القسم الاول	المنطق بالمعنى	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
معاني الالفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
الفاظ نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
معاني نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
الفاظ نقوش معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
الفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان

العلم منه

مقدمة تبين فيها امور ثلثة رسم المنطق والحاجة
اليه وموضوعه وهي ماخوذة من مقدمة الجيش
والمراد منها ههنا ان كان الكتاب عبارة عن
الالفاظ والعبارة طائفة من الكلام مقدمة امام
المقصود لارتباط المقصود بها وانتفاعها فيه وان
كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة
من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع
وتجويز الاحتمالات الآخر في الكتاب يستدعي
جوازها في المقدمة التي هي جزؤه لكن القوم لم يبنوا
بدوا على الالفاظ والمعاني في هذا الباب
قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل

والمقصود

ان كان اذعانا للنسبة فتصديق منه

والمصنف لم يتعرض لتعريفه اما لكفاية التصور بوجه ما
في مقام التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور مستغنى عنه
واما لان العلم بديهي التصور على ما قيل قوله ان
كان اذعانا للنسبة اي اعتقادا بالنسبة
الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيد قائم و
السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم فقد اختار
مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان و
الحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين
كما زعمه الامام الرازي واختار مذهب القدماء
حيث جعل متعلق الاذعان والحكم الذي هو جزء
اخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او

اعلم ان اجزاء القضية عند
المتاخرين بين الحكام عبارة
عن تعددات اربعة المحكوم
عليه والمحكوم به ونسبة بين بين
ووقوع النسبة او لا وقوعها
لكن شرط مقارنة النسبة
مع الحكم وعند المتقدمين عبارة
عن تعددات ثلثة المحكوم عليه
والمحكوم به ونسبة ثبوتية
الخبرية او سلبية واما
شرط المقارنة عند
المتاخرين متعلق الاذعان هو
وقوع النسبة او لا وقوع
وعند المتقدمين نسبة ثبوتية
او سلبية والتصديق عند
الامام الاذعان وعند
الامام الرازي

والا فتصور وينقسمان بالضرورة

او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية
التقييدية اولا وقوعها وتسمى المصنف بثلثا اجزاء
القضية في مباحث القضايا **قوله** والا فتصور سواء كان
ادراكا لامر واحد كتصور زيد ولامور متعددة
بدون نسبة كتصور زيد وعمرا ومع نسبة غير تامة
لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد او تامة
انشائية كتصور اضرب وخبرية مدركة بادراك
غير اذعاني كالصورة التخيل والشك والوهم
قوله وينقسمان بالضرورة الانقسام بمعنى القسمة
عاما في الاساس اى يقسم التصور والتصديق
كلا منهما وصفا الضرورة اى الحصول بلا نظر والاكتساب

الضرورة والاكتساب بالنظر

اى الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة
فيصير ضروريا وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا
وكذا الحال في التصديق فالمذكور في هذه العبارة
صريحا هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم
انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري
والمكتسبة ضمنا وكناية وهي احسن وابلغ من التصريح
قوله بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة
بديهية لا يحتاج الى تجشم الاستدلال كما ارتكبه
القوم وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا
ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور
الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر

وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول

بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن وكذا من التص
ديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بان الشمس مشرقة
والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بان
العالم حادث والصانع موجود قوله وهو ملاحظة المعقول
اى النظر توجه النفس نحو الامر المعلوم ليحصل امر غير
المعلوم وفي العدول عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد
منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف
ومنها التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات
اى الامور الكلية الحاصل في العقل دون الامور الجزئية
فان الامور الجزئية لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومنها
رعاية السجع قوله قانون لفظ يوناني



وقد يقع فيه الخطاء فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق

اوسريانى موضوع في الاصل لمسطر الكتابة وفي
الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام
جزئيات موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفو
ع فانه حكم كلى يعرف منه احوال جزئيات
الفاعل قوله وقد يقع فيه الخطاء بدليل ان الفكر
قد ينتهى الى نتيجه كحدوث العالم ثم فكر اخر ينتهى الى
نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطاء ح لا محالة
والا لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قانون كلية
لو روعيت لم يقع الخطاء في الفكر وهو المنطق
فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العصمة
عن الخطاء في الفكر ثلث مقدمات الاولى ان العلم

وموضوعه

اما تصور واما تصديق والثانيه ان كلا منهما
اما ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر والثالثه ان
النظر قد يقع فيه الخطاء فهذه المقدمات الثلث
تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطاء في الفكر
الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا التعريف
المنطق ايضا وبانه قانون تعصم مراعاتها الذهن
عن الخطا في الفكر فههنا علم امران من الامور
الثالثه التي وضعت المقدمه لبيانها بقي الكلام
في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق
ماذا فاشار اليه بقوله وموضوعه الى اخره
قوله وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه

عن

المعلوم التصوري والتصديقي من حيث انه
يوصل الى المطلوب التصوري

عن عوارضه الذاتيه والعرض الذاتي ما يعرض الشيء
اما اولا وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان من
حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك
الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للتعجب ثم
ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم
قوله المعلوم التصوري اعلم ان موضوع المنطق
هو المعرف والحجة اما المعرف فهو عبارة عن المعلوم
التصوري ولكن لا مطلقا بل من حيث انه يو
صل الى مجهول تصوري كالحيوان الناطق
الموصل الى تصور الانسان واما معلوم التصو
ري الذي لا يوصل الى مجهول تصوري فلا يسمى

فيسمى معرّفا او التصديقي فيسمى
حجة

معرّفا والمنطقي لا يبحث عنه كالامور الجزئية
المعلومة نحو زيد وعمرو وبكر واما الحجة فهي عبارة
عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا ايضا بل من
حيث انه يوصل الى مطلوب تصديقي كقولنا ا
العالم متغير وكل متغير حادث الموصول الى
التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لا يو
صل كقولنا النار حارة مثلا فليس حجة والمنطقي
لا ينظر فيه بل المنطقي يبحث عن المعرف والحجة من
حيث انها كيف ينبغي ان يرتبا حتى يوصل الى
المجهول قوله معرّفا لانه يعرّف ويبين حال المجهول
التصوري قوله حجة لانها تصير سببا للغلبة على

الخصم

فصل في التصورات دلالة اللفظ على تمام ما وضع
له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام من

الخصم في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب
باسم المسبب قوله دلالة اللفظ قد علمت ان نظر
المنطقي بالذات انما هو في المعرف والحجة وهما
من قبيل المعاني لا الالفاظ الا انه كما تعارف ذكر الحد
والمغاير والموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد
بصيرة في الشروع كذلك تعارف ايراد مباحث
الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة والا
ستفادة وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة
المستعملة في محاورات اهل هذا العلم من المفرد و
المركب والكلي والجزئي والمتواطي كالانسان
والمشكك وغيرها فالبحث عن الالفاظ من

حيث الافاده والاستفاده وهما انما تكونان
في اللفظ بالدلالات فلذا بدا بذكر الدلالات وهي
كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر
والاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال
ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
وكل منها ان كان بسبب وضع الواضع و
وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة
لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الاربع
على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع
كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية
كدلالة اح اح على وجع الصدر ودلالة سرعة



النبض على الحمى وان كان بسبب امر غير الوضع
والطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ وكدلالة الدخان
على النار فاقسام الدلالة ستة والمقصود
بالبحث ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية
اذ عليها مدار الافادة والاستفادة وهي
تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان دلالة
اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام الموضو
ع له او على جزئه او على ما هو امر خارج عنه لا
زم قوله ولا بد اي في دلالة الالتزام قوله من
اللزوم اي كون الامر الخارج بحيث يستحيل

المقصود بالذات في المنطق

وتلزمها المطابقة ولو تقديرا مثـ

تصوّر الموضوع له بل ونر سواء كان هذا
اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى
العمى او عرفا كالجود بالنسبة الى حاتم قوله و
تلزمها المطابقة ولو تقديرا اذ لا شك ان الد
لالة الوضعية على جزء المسمّى محققة بان يطلق
اللفظ ويراد به المسمّى ويفهم الجزء منه لازم با
الطبع او مقدّره كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او
الأزم فالدلالة على الموضوع له وان لم تتحقق
هناك بالفعل الا انها واقعة تقديرا والمعنى
ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان
دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله

ولو تقديرا

ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى مركب مثـ

ولو تقديرا قوله ولا عكس اذ يجوز ان يكون للفظ
معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فتحقق هناك
المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له
معنى بسيط وله لازم ذهني تحقق الالتزام بدون
التضمن فالاستلزام غير واقع في شئ من الطرفين
قوله والموضوع اي اللفظ الموضوع ان اريد
دلالة جزء منه على جزء معناه فهو المركب والا
فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة
الاول ان يكون للفظ جزء والثاني لمعناه جزء
والثالث ان يدل جزء لفظ على جزء معناه و
الرابع ان يكون هذه الدلالة مراده فبانتفاء كل

اما تام خبرا او انشاء واما ناقص

واحد من هذه القيود الاربعة يتحقق المفرد فالمركب
قسم واحد وللمفرد اربعة الاول ما لا جزء للفظه
نحو همزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو الله
والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه
كزيد وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على
جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان
الناطق علما لشخص الانسان قوله اما تام اي يصح
السكوت عليه كزيد قائم قوله خبرا ان احتمل
الصدق والكذب اي يكون من شانه ان يتصف
بها بان يقال انه صادق او كاذب قوله او انشاء
ان لم يحتملها قوله واما ناقص ان لم يصح السكوت

عليه

تقييدي او غيره والا فمفرد وهو ان
استقل مع الدلالة بهيئته على احد الازمنة

عليه قوله تقييدي اي كان الجزء الثاني قيدا للاول
نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم في الدار قوله
او غيره اي لم يكن الثاني قيدا للاول نحو في الدار
وخمسة عشر قوله والا فمفرد اي وان لم يقصد
بجزء منه الدلالة على جزء المعنى قوله وهو ان
استقل اي في الدلالة على معناه بان لا يحتاج
فيها الى ضم ضميمة قوله بهيئته بان يكون بحيث
كلما تحققت الهيئة التركيبية في ضمن مادة
منصرف فيها فهم منها واحد من الازمنة
الثلاثة مثلا هيئة نصر وهي المنتهية من ثلثة
احرف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم

كلمه وبدونها اسم والا فاداة

وايضا متن

الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها
في ضمن ماده موضوعة متصرف فيها فلا يرد
النقض بنحو حسق وحجر قوله كلمه في اصطلاح المنطقيين
وفي عرف النحاة فعل قوله والا اى وان لم يستقل
في الدلاله فاداة في عرف المنطقيين وحرف في
عرف النحاة قوله وايضا مفعول مطلق لفعل محذوف
اى آض ايضا اى رجع رجوعا وفيه اشارة الى
ان هذا القسمة ايضا لمطلق المفرد لا للاسم
وفيه بحث لانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف
اذا كانا متحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي
والمشكك مع انهم لا يسمونهما بهذه الاسامي

بل قد

ان اتحد معناه فمع تشخص وضعا علم

وبدونه متواطئ متن

بل قد حقق في موضعه ان معنيهما لا يتصفان بالكلية
والجزئية تامل فيه قوله ان اتحد معناه اى وحد
معناه قوله فمع تشخص اى جزئيه قوله وضعا اى
بحسب اصل الوضع دون الاستعمال فان
ما يكون مدلوله كليا في الاصل ومشخصا في
الاستعمال كاسماء الاشاره على راى
المص لا يسمى علما وههنا كلام وهو ان المراد
بالمعنى في هذا التقسيم اما الموضوع له تحقيقا
او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع
اللفظ له تحقيقا او تاويلا فعلى الاول لا يتم
عد الحقيقة والمجاز من اقسام المتكثر المعنى

ان تساوت افراده ومشكك ان
تفاوت باولية او اولوية من

وعلى يدخل نحو اسمائه الاشارة على مذهب
المصنف في متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى
فلا حاجة في اخراج الى التقييد بقوله وضعا
قوله ان تساوت اى يكون صدق هذا المعنى
الكلى على تلك الافراد على السوية قوله ان تفاوت
اى يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراده
مقدما على صدقه على بعض اخر بالعلية او
يكون نحو صدقه على بعض اولى واتم من
صدقه على بعض اخر وغرضه من قوله ان تفاوت
باولية او اولوية مثلا فان التشكيك لا ينحصر
فيهما بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة



وان كثر فان وضع لكل فمشترك والا
فان اشتهر في الثاني فمنقول من

والضعف قوله وان كثر اى اللفظ ان كثر معناه
المستعمل هو فيه فلا يخلوا اما ان يكون موضوعا
لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة
او لا يكون كذلك والاول يسمى مشتركا كا
لعين للباصرة وللذهب وللذات وعلى الثاني
فلا محالة يكون اللفظ موضوعا لواحد من
تلك المعاني اذ المفرد مقسم من اللفظ الموضوع
ثم انه ان استعمل في معنى اخر فان اشتهر
في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى
الاول بحيث يتبادر منه الثاني اذا اطلق
مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا وان لم

بنسب الى الناقل والا فمختص ومجاز

متن

يشتهر في الثاني ولم يهجر الاول بل يستعمل
تارة في الاول واخرى في الثاني فان
استعمل في الاول اي المعنى المعنى الموضوع له
يسمى اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي
هو غير الذي الموضوع له يسمى مجازا ثم اعلم ان
المنقول لابد له من ناقل من المعنى الاول المنقول
عنه الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل
اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل
عرف واصطلاح خاص كالنحو مثلا فعلى الاول
يسمى منقولا شرعيا وعلى الثاني عرفيا وعلى
الثالث اصطلاحيا والى هذا اشار بقوله بنسب

الى الناقل

فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثير من جزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت

متن

الى الناقل قوله المفهوم اي ما حصل عند العقل
اعلم انما يستفاد من اللفظ باعتبار انه ان
يسمى مدلولا قوله ان امتنع فرض صدقه الفرض هيهنا
بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير
صدق الجزئي على الكثير من قوله امتنعت افراده
كشريك الباري تعالى قوله او امكنت اي لم تمتنع
افراده في الخارج فيشمل الواجب والممكن الخاص
كليهما قوله ولم توجد كالعنقا قوله مع امكان
الغير كالشمس قوله او امتنع غيره فهو واجب
الوجود قوله او الكثير مع التناهي كالكواكب
السبعة السيارة قوله او عدمه كمعلومات الباري

فهم يسمى مفهوما وباعتبار انه يقصد منه يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى

والم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان
الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه
والكليات منه

عن اسمه كالنفس الناطقة على مذهب الحكماء

والكليات قوله ان تفارقا كليا فمتباينان كل كليين
لابد من ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع
التباين الكلي والتساوي والعموم المطلق
والعموم من وجه وذلك لانهما اما
ان لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد
الاخر او يصدق فعلى الاول فهما متباينان
كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان لا
يكون بينهما صدق كلي من جانب اصلا او يكون
فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان
والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق

الكلي

ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان
يتصادقا كليا من الجانبين فمتساويان ومن

الكلي من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول
فهما متساويان كالانسان والناطق
وعلى الثاني فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان
والانسان فمرجع التساوي الى موجبتين
كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
ومرجع التباين الى سالبتين كليتين نحو لا شيء
من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع
العموم والخصوص مطلقا الى موجبة كلية
موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة
جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو
كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس

ونقيضاهما كذلك او من جانب واحد فاعم
واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس من

بالانسان ومرجع العموم من وجه الى موجبة
جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان
ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض
الابيض ليس بحيوان قوله ونقيضاهما كذلك
يعني ان نقيضي المتساويين ايضا متساويان
اي كل ما صدق عليه احد النقيضين صدق
عليه نقيض الاخر اذ لو صدق احدهما بدون
الاخر لصدق مع عين الاخر ضرورة استحالة
ارتفاع النقيضين فيصدق عين الاخر بدون
عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين فهذا
يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللا



انسان على شيء ولم يصدق اللاناطق لصدق
عليه الناطق فيصدق الناطق هاهنا بدون
الانسان هذا خلف قوله ونقيضهما
بالعكس اي نقيض الاعم والاخص مطلقا
اعم واخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض
الاعم اخص ونقيض الاخص اعم يعني كل ما صدق
عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص
وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه
نقيض الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقيض الا
عم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق
مع عين الاخص فيصدق عين الاخص

بدون عين الاعم هذا خلف مثلا لو صدق
الاّحيوان على شيء بدون اللاانسان لصدق
عليه الانسان ويمتنع هناك صدق الحيوان
لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان
بدون الحيوان وهو محال واما الثاني فلانه
بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعمّ نقيض الاخص
فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعمّ لكان
النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما
العينان متساويين كما مرّ وقد كان العينان
اعم واخص مطلقا هذا خلف **قوله** والا فمن وجه
اي وان لم يتصادقا كليا من الجانبين او من

جانب

جانب واحد اصلا فمن وجه **قوله** تباين جزئي
التباين الجزئي وهو صدق كل من الكليين بدون
الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما
عموم من وجه وان لم يصدقا معا اصلا كان
بينهما تباين كلّي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن
العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي ايضا
ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه
فقد يكون بين نقيضيهما ايضا العموم من وجه
كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما
وهما اللاحيوان واللاابيض ايضا عموما
من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي

كالحيوان واللاانسان فان بينهما عموم من
وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والا
نسان مباينة كلية فلهذا قالوا ان بين نقيضي
الاعم والاعم والاخص من وجه تباين جزئي
لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط
قوله كالمتباينين يعني كما ان بين نقيضي
الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية
كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فانه
لما صدق كل من العينين مع نقيض الاخر صدق
كل من النقيضين مع عين الاخر فيصدق
كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة وهو

التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين
الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما
وهما اللاموجود واللامعدوم ايضا تباين
كلي وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالا
نسان والحجر فان بين نقيضهما اعني اللاانسان
واللاحجر عموما من وجه فلذا قالوا ان بين
نقيضهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل
هذا واعلم ايضا ان المصنف اخر ذكر نقيضي
المتباينين لوجهين الاول اي قصد الا
ختصار بقياسه الى نقيض الاعم والاخص من وجه
والثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث

وقد يقال الجزئي للاخص وهو اعم

متن

انه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على
تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه والتباين
الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتاتى ذكره قوله
وقد يقال الجزئي يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق
على المفهوم الذي يمتنع ان يجوز صدقه على
كثيرين كذلك يطلق على الاخص من شئ وعلى
الاول يقيد بقيد الحقيقي وعلى
الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني
اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئي حقيقي
وهو مندرج تحت مفهوم عام واقله الشئ
والشئ والامر ولا عكس اذ الجزئي الاضافي

قد يكون

وهو اعم متن

قد يكون كليا كالانسان بالنسبة الى
الحيوان ولذلك ان تحمل قوله وهو اعم على جواب
سؤال مقدر كانه قائلا يقول الاخص
على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه
كلي اخر صدقا كليا ولا يصدق هو على ذلك
الاخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون
كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الا
ضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير بالاخص فا
فاجاب بقوله وهو اعم اي الاخص المذكور
ههنا اعم من الاخص المعلوم انفا ومنه يعلم
ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم

فصل والكليات خمس الاول الجنس وهو
متن

بيان النسبة التزاما وهذا من فوائد بعض
مشايخنا طاب ثراه قوله والكليات خمس
اى الكليات التى لها افراد بحسب نفس
الامر فى الذهن او فى الخارج منحصرة فى
خمسة انواع اما الكليات الفرضية التى
لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق
بالبحث عنها غرض يعتد به ثم ان الكلى اذا نسب
الى افراده المحققة فى نفس الامر فاما ان يكون
عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع كا
لانسان او جزء حقيقتها فان كان تمام
المشترك بين شئ منها وبين بعض الاخر فهو
الجنس

المقول على الكثيرين المختلفين بالحقائق فى جواب ما هو فان
كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب
عنها وعن الكل فقريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم متن

الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة
ذاتيات او خارجا عنها ويقال له العرضى
فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة اولا
فالاول هو الخاصة والثانى هو العرض العام
فهذا دليل انحصار الكليات فى الخمسة قوله
المقول اى المحمول قوله فى جواب ما هو
ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فان اقتصر فى
السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن
تمام الماهية المختصة به فيقع النوع فى الجواب
ان كان المذكور امرا شخصيا او الحد التام
ان كان المذكور حقيقة كلية فان جمع فى

الثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة
الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال من

السؤال بين الامور كان السؤال عن تمام الماهية
المشتركة بين تلك الامور ان كانت متفقة
كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المتفقة المتحدة
في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب
وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسؤل عنه
تمام الحقيقة المشترك بين تلك الحقايق المختلفة
وقد عرفت ان تمام الحقيقة الذاتي المشترك
بين الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس
في الجواب فالجنس لابد ان يقع جوابا عن الماهية
وعن بعض الحقايق المخالفة لها المشاركة لها
في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية و
عن كل

على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو ويختص باسم الاضافي كالاول
بالحقيقة من

من كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها
في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع
جوابا للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه
في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا للسؤال
عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد
كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان
والشجر والفرس مثلا قوله على الماهية هي المقول
في جواب ما هو فلا يكون الا كليا لا جزئيا
ذاتيا لماهيته لا عرضيا فالشخص والصنف
كالرومي مثلا خارجان عنها فالنوع الاضافي
دائما يكون اما نوعا حقيقيا مندرجا تحت

ولا يقع جوابا عن السؤال بالانسان مع

وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على
الانسان وتفارقهما في الحيوان متن

جنس كالانسان تحت الحيوان واما جنسا
مندرجا تحت جنس اخر كالحيوان تحت الجسم
النامي ففي الاول يتصادق النوع الحقيقي
والاضافي وفي الثاني يوجد الاضافي بدون
الحقيقي ويجوز ايضا تحقق الحقيقي بدون
الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطا لا
جزء له حتى يكون له جنسا وقد مثل بالنقطة
وفيه مناقشة وبالجملة فالنسبة بينهما
العموم من وجه قوله والنقطة النقطة طرف
الخط والخط طرف السطح والسطح طرف
الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط

غير

والنقطة ثم الاجناس قد يترتب متصاعدة
الى العالي ويسمى جنس الاجناس والانواع
متن

غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير
منقسم في الطول والعرض والعمق فهي العرض
لا تقبل القسمة اصلا واذا لم تقبل القسمة اصلا
لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان
هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج والجنس
ليس جزءا خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية
فجاز ان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها
وان لم يكن لها جزء في الخارج قوله متصاعدة
بان يكون الترقي من خاص الى عام وذلك لان
جنس الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا الى
جنس الذي لا جنس لها فوقه وهو العالي ف

الجنس العالي

متنازلا الى السافل ويسمى نوع الانواع وما
بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على
الشئ في جواب متن

وجنس الاجناس كالجوهر قوله متنازلا بان
يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان
نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى
ان ينتهي الى نوع لا نوع له تحته وهو السافل كالانسان
ونوع الانواع كالانسان قوله وما بينهما اى
ما بين العالى والسافل في سلسلتى الانواع
والاجناس تسمى متوسطات فما بين الجنس
العالى والجنس السافل اجناس متوسطة وما
بين النوع العالى والنوع السافل انواع متوسطة
هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالى والسافل
وان عاد الى الجنس العالى والنوع السافل

الذكورين

- الانسان: نوع السافل ونوع الانواع
- الحيوان: نوع متوسط فقط وجنس سافل
- الجسم النامى: نوع متوسط وجنس متوسط
- الجسم المطلق: نوع عال وجنس متوسط فقط
- الجوهر: جنس العالى فقط

اى شئ هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في
الجنس القريب متن

المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالى
والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط
كالنوع العالى او نوع متوسط فقط كالجنس السافل
او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم
النامى ثم اعلم ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد
والنوع المفرد اما لان الكلام فيما يترتب و
المفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب واما
لعدم تيقن وجوده قوله اى شئ اعلم ان
كلمة اى موضوعة ليطلب بها ما يميز الشئ عما
يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا
رأينا شبحا عن بعيد وتيقنت انه حيوان لكن تردد

فانه هل هو انسان او فرس او غيرهما تقول
اى حيوان هذا فيجاب بما يخصه ويميزه عن مشا
ركاته فى الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا
قلنا الانسان اى شئ هو فى ذاته كان المطلو
ذاتيا من ذاتيات الانسان ليميزه عن ما يشاركه
فى الشيئية فصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما
صح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحته وقوع الحد
فى جواب اى شئ وايضا يلزم ان لا يكون تعريف
الفصل مانعا لصدقه على الحد وهذا مما
استشكله الامام الرازى فى هذا المقام واجاب
صاحب المحاكمات بان معنى اى شئ وان كان

بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول
اصطلحوا على انه المميز الذى لا يكون مقولا فى جواب
ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس ايضا وللمحقق
الطوسى ره ههنا مسلك اخر وادق
وانفس وهو انا لا نسأل عن الفصل الا بعد
ان نعلم ان للشئ جنسا بناء على ان ما لا جنس
له لا فصل له واذا علمنا الشئ بالجنس فطلب
ما يميزه عن المشاركات فى ذلك الجنس فنقول
الانسان اى حيوان هو فى ذاته فتعين
الجواب بالناطق لا غير فكلمة شئ فى التعريف
كناية عن الجنس المعلوم الذى يطلب ما يميزه

فقريب او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم متن

الشيء عن مشاركه في ذلك الجنس وحينئذ
فيدفع الاشكال بحذافيره قوله فقريب
كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه
عن المشاركات في جنسه القريب وهو الحيوان
قوله فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان
حيث يميزه عن مشاركات في جنسه البعيد و
هو الجسم النامي قوله واذا نسب الى الخ
الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز
لها ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه
من بين افراده فهو بالاعتبار الاول يسمى
مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها وبالا
عتبار الثاني

والمقوم للعالي مقوم للسافل
متن

الثاني يسمى مقسما لانه بانضمامه الى هذا
الجنس وجودا يحصل قسما وعدما يحصل قسما
آخر كما ترى في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق
والحيوان الغير الناطق قوله والمقوم للعالي اللام
للاستغراق اي كل فصل مقوم للعالي فهو
مقوم للسافل لان المقوم للعالي جزء للعالي
والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم
العالي جزء للسافل ثم انه يميز السافل عن
كل ما يميز العالي عنه فيكون جزءا مميزا
له وهذا معنى المقوم وليعلم ان المراد بالعا
هيهنا كل جنس ونوع يكون فوق آخر سواء

ونعريف لام الاستغراق بان لفظ الجميع او الكل لو وضع موضعها يصح المعنى من شمسية

جنسا او نوعا اضافيا

ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع
الخاصة وهو متن

كان فوقه اخر ولم يكن ولكن المراد بالسافل
كل جنس ويكون تحت اخر سواء كان تحته افراد
لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما
تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه قوله ولا
عكس اى كليا بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوما
للعالى فان الناطق مقوم للسافل الذى هو الا
نسان وليس مقوما للعالى الذى هو الحيوان
قوله والمقسم بالعكس اى كل مقسم للسافل
مقسم للعالى ولا عكس اى كليا اما الاول
فلان السافل قسم من العالى فكل فصل حصّل
قسما فقد حصل للعالى قسما لان قسم القسم

قسم واما

الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة
فقط الخامس العرض العام وهو الخارج
المقول عليها متن

قسم واما الثانى فلان الحساس مثلا مقسم
للعالى الذى هو الجسم النامى وليس مقسما
للسافل الذى هو الحيوان قوله وهو الخارج
اى الكلى الخارج فان المقسم معتبر فى جميع
مفهومات الاقسام واعلم ان الخاصة
تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ما هى
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان والى
غير شاملة لجميع افراد ما هى له كالكتابة بالفعل
للانسان قوله حقيقة واحدة نوعية او
جنسية فالاول خاصة النوع والثانى
خاصة الجنس فان الماشى خاصة للحيوان

وعلى غيرها وكل منها ان امتنع انفكاكه
عن الشئ فلازم بالنظر الى الماهية او
الوجود متن

ويعرض عام للانسان فافهم قوله وعلى غيرها
كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها
من الحقائق الحيوانية قوله وكل منها اى كل من
الخاصة والعرض العام وبالجملة الكلى الذى
هو عرضى لافراده اما لازم واما مفارق
اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه
اولا فالاول هو الاول والثانى هو الثانى
ثم اللازم ينقسم بقسمين احدهما انه اى لازم
الشئ اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع
قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج
او فى الذهن وذلك بان يكون هذا الشئ

بحيث

وبين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من
تصورهما الجزم باللزوم متن

بحيث كل ما يتحقق فى الذهن او فى الخارج كان
هذا اللازم ثابتا له واما لازم له بالنظر
الى وجوده اى الى خصوص وجوده الخارجى
او فى الذهنى فهذا القسم بالحقيقة قسمان فالاقسام
اللازم بهذا التقسيم ثلاثة لازم للماهية كزوجية
الاربعة ولازم الوجود الخارجى كاحراق
النار ولازم الوجود الذهنى ككون حقيقة
الانسان كلية فهذا القسم يسمى معقولا
ثانيا ايضا والثانى ان اللازم اما بين او غير
بين والبين له معنيان احدهما اللازم
الذى يلزم تصوره من تصور الملزوم كما

وغير بيّن بخلافه والافهو مفارق
متن

يلزم تصوّر البصر من تصوّر العمى وهل يقال
البيّن بالمعنى الاخص وح فغير البيّن هو
اللازم الّذى لا يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم
كالكتابة بالقوّة للانسان الثانى من معنى
البيّن هو اللازم الّذى يلزم من تصوّره
مع تصوّر الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم
كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصوّر الا
ربعة والزوجية والنسبة الزوجية اليها
يحكم جزما بانّ الزوجية لازمة لها وذلك
يقال له البيّن بالمعنى الاعمّ وح فغير البيّن
هو اللازم الذى لا يلزم من تصوّره مع تصوّر
الملزوم

يلزم او يزول بسرعة او ببطوء خاتمة مفهوم
الكلّى تسمّى كلّيا منطقيا ومعروضه من

الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث
العالم فهذا التقسيم الثانى بالحقيقة تقسيمان لانّ
انّ القسمين الحاصلين على كلّ تقدير انما يسمّيا
بالبيّن وغير البيّن قوله يدوم كحركته الفلك
فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع انفكاكها عنه
بالنظر الى ذاته قوله بسرعة كحمرة الخجل وصفرة
الوجل قوله وببطوء كالشباب قوله مفهوم الكلّى اى
ما يطلق عليه لفظ الكلّى يعنى المفهوم الّذى لا
يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمّى كلّيا منطقيا لانّ
المنطقى يقصد فى الكلّى هذا المعنى قوله ومعروضه
اى ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان

يعنى انه باخذ مفهوم الكلّى من حيث هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويدون عليه احكاما ليكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم
حاشيه

طبيعيًا والمجموع عقليًا وكذا الانواع الخمسة

متن

والحيوان يسمى كليًا طبيعيًا لوجوده في الطبائع

يعني في الخارج على ما سيجيء والمجموع المركب

من هذا العارض والمعروض كالانسان

الكلي والحيوان الكلي يسمى كليًا عقليًا اذ لا

وجود له الا في العقل قوله وكذا الانواع يعني

كما ان الكلي يكون منطقيًا وطبيعيًا وعقليًا

كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس والنوع

والفصل والخاصة والعرض العام يجري في

كل منها هذه الاعتبارات الثلث مثلًا مفهوم

النوع يعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقائق

في جواب ما هو يسمى نوعًا منطقيًا ومعروضه

والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

متن

كالانسان والفرس يسمى نوعًا طبيعيًا والمجموع

العارض والمعروض كالانسان النوع نوعًا عقليًا

وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلث تجري

في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم

الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين

يسمى جزئيًا منطقيًا ومعروضه اعني زيد يسمى جزئيًا

طبيعيًا والمجموع اعني زيد الجزئي يسمى جزئيًا

عقليًا قوله والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود

اشخاصه لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير

موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض المفهومات

في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية

لذا في ان الكلي العقلي غير موجود فيه فان انتفاء
الجزء يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان
الطبيعي كالانسان من حيث هو الانسان الذي
يعرض له الكلية في العقل هل هو موجود في
الخارج بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود
فيه الا الافراد والاول مذهب جمهور
الحكماء والثاني مذهب بعض المتاخرين ومنهم
المص ولهذا قال الحق هو الثاني وذلك
لانه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن افراده
لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة و
وجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة وهو

فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط
ان يكون مساويا واجلى فلا يصح التعريف بالا
عم منه

م ح فمعنى وجود الطبيعي هو ان افراده
موجودة وفيه تامل وتحقيق الحق في حواشي
التجريد قوله معرف الشيء بعد الفراغ عن بيان
ما يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه
وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحجة وعرفه بانه ما يحمل
على الشيء اي المعرف ليفيد تصور هذا الشيء
اما بكنهه او بوجه يمتاز عما عداه ولهذا لم يجز
ان يكون اعم لان الاعم لا تفيد شيئا منهما كالحيوان
في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه
الانسان لان حقيقة الانسان هو الحيوان

والاخص والمساوي معرفتر ولذا من الا
خفى والتعريف متن
مع الناطق وايضا لا يميز الانسان عن جميع ما عداه
لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الا
عم من وجه واما الاخص اعني مطلقا فهو وان
جاز ان يفيد تصوره تصور هذا الاعم بالكنه
او بوجه يمتاز عن ما عداه كما اذا تصورت الا
نسان بانه حيوان ناطق وقد تصورت في ضمنه
الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل
وجودا في العقل واخفى في نظره وشان المعرف
ان يكون اعرف من المعرف لم يجز ان يكون اخص
ايضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء
انه لا يجوز مباينا للمعرف فتعين ان يكون مساويا له

بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان
كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص
متن
في الصدق ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف
من المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل
الى تصور مجهول وهو المعرف لا اخفى ولا
مساويا له في الخفاء والظهور قوله بالفصل
القريب حد التعريف لا بد ان يشتمل على امر يخص
المعرف ويساويه بناء على ما سبق من اشتراط
المساوات فهذا الامر ان كان ذاتيا كان فصلا
قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لا محالة فعلى الاول
المعرف يسمى حدا وعلى الثاني رسما ثم كل منهما
ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما
تاما وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل

ولم يعتبروا بالعرض العام متن

على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب
وحده او خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما
ناقصا هذا محصل كلامهم وفيه ابحاث لا يسعها
المقام قوله ولم يعتبروا اى القوم بالعرض العام
قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه
المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض
العام لا يفيد شيئا منها فلهذا لم يعتبروه فى مقام
التعريف والحق ان غرضهم من ذلك انه لا يعتبر وا
فى مقام التعريف انفرادا واما التعريف بمجموع
امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع
يختص كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة فتدبر

وجوزوا فى الناقص

وقد اجيز فى الناقص ان يكون اعم كاللفظى وهو
ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ
متن

الخماس

تعريفنا الخماس بالطاير الوطواط فهو صحيح تعريف
بما صدق من كونه معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتاخرين
قوله وقد اجيز فى الناقص اشاره الى ما اجازه
المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتى
الاعم كتعريف مثلا الانسان بالحيوان فيكون
حدا ناقصا او بالعام كتعريفه بالماشى فيكون
رسما ناقصا بل جوزوا التعريف بالعرض الا
خص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المتقدمين
لم يعتد به لكن عند انه تعريف بالاخص و عبر اصلا
قوله كاللفظى اى كما اجيز فى التعريف اللفظى
ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت قوله العكس

فصل التصديقات القضيه قول يحتمل الصدق
والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شئ لشئ او نفيه
عنه فحملية موجبة او سالبة من

مدلول اللفظ اى تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني
المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول
من معلوم كما في التعريف الحقيقي (اللفظي) فافهم
قوله قول القول في عرف هذا الفن يقال للمركب
سواء كان مركبا معقولا او ملفوظا فالتعريف
يشمل القضية المعقوله والملفوظة قوله الصدق
الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللا
مطابقة له وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة
الخبر والقضية فلا دور قوله موضوعا لانه
وضع وعين ليحكم عليه قوله محمولا لانه امر جعل
حمل الموضوع قوله والدال على النسبة اى اللفظ
المذكور

(حاشية: اى التعريف المصنف)
(حاشية: مثل زيد قائم)
(حاشية: اى معرفة الصدق والكذب)

ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به
محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها
هو ومتى

المذكور في القضية الملفوظة الذى يدل على
النسبة الحكمية يسمى رابطة لتسمية الدال
باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هى النسبة
الحكمية وفي قوله والدال على النسبة اشارة
الى ان رابطة اداة لدلالتها على النسبة
التى هى معنى حرفي غير مستقل واعلم ان الرابطة قد
تذكر في القضية وقد تحذف والقضية على
الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية قوله
وقد استعير لها هو اعلم ان الرابطة تنقسم
الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية
باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف

(حاشية: مثلا هو يدل على النسبة الحكمية)
(حاشية: اى للرابطة هو)

ذلك وذكر الفارابي ان الحكمية الفلسفية
لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجدوا
القوم ان الرابطة الزمانية في لغة العرب هي
الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك
اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام است في
الفارسية واستين في اليونانية فاستعاروا
للرابطة الغير الزمانية لفظ هو وهي ونحوهما
مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات فهذا ما اشار
اليه المصنف بقوله وقد استعير لها هو وقد
يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة
من الافعال الناقصة نحو كاين وموجود ف

قولنا زيد

والشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما

متن

قولنا زيد كاين قائما او موجود شاعرا

قوله والشرطية اي وان لم يكن الحكم بثبوت شيء
لشيء او نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان
الحكم بثبوت النسبة على تقدير اخرى او هي
ذلك الثبوت او بالمنافات بين الشيئين
او سلب تلك المنافات فالاول شرطية
متصلة والثاني شرطية منفصلة واعلم ان
حصر القضية في الحملية والشرطية على ما
قرره المصنف عقلي داير بين النفي والاثبات
واما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة
فاستقرائي قوله مقدما لتقدمه في الذكر

اي الجزء الاول

والثاني ثالثا والموضوع ان كان متشخصا سميت القضية
شخصية مخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية
والا فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية
او جزئية وما به البيان سور والا فمهملة متن

قوله ثانيا للجزء الاول قوله والموضوع هذا
تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع الاول
ولذا لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع
فسمي ما موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس
ومحصل التقسيم ان الموضوع اما جزئي حقيقي كقولنا هذا
انسان او كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم
على نفس حقيقة هذا الكلي فطبيعية او على افراده
وعلى الثاني فاما ان يبين كمية افراده المحكوم
عليها بان يبين ان الحكم على كلها او على بعضها
او لا يبين ذلك بل يهمل فالاول شخصية
والثاني طبيعية والثالث محصورة والرابع مهملة

ثم المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع
فكلية وان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل منهما
اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك المحصورات
الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع ويسمى
ذلك الامر بالسور اخذا من سور البلد
المحيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من
افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل وال
الاستغراق وما يفيد معناهما من اي لغة كانت
وسور الموجبة الجزئية وهو بعض وواحد
وما يفيد مؤداهما وسور السالبة الكلية
لا شيء ولا واحد ونظائرهما وسور السالبة

وتلازم الجزئية من

:

الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما يساويها اي نقيضها

قوله وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا المعتبرة

في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير وذلك

لان المهملة والجزئية متلازمان اذ كلما صدق

الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض

افراده وبالعكس فالمهملة مندرجة تحت الجزئية

والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا

كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها

بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات الاربع التي يحكم فيها

على الاشخاص اجمالا والطبيعية لا يبحث عنها في العلوم

اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها

كما هو موضوع

فلا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي

الخارجية او مقدرا فالحقيقية او ذهنا فالذهنية

وقد يجعل من

كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها

في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا

كمال في معرفة احوالها فانحصرت القضايا المعتبرة

في المحصورات الاربع قوله ولا بد في الموجبة

اي في صدقها وذلك لان الحكم في الموجبة

بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت

المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق هذا

الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا اما في

الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك ای في الخارج

او في الذهن كذلك ثم القضايا الحملية المعتبرة ای الموضوع

باعتبار وجود موضوعاتها على ثلثة اقسام

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج
محققا نحو كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في
الخارج فهو حيوان في الخارج واما على الموضوع
الموجود في الخارج مقدرا نحو كل انسان حيوان
بمعنى ان كل ما لو وجد في الخارج كان انسانا فهو
على تقدير وجوده حيوان وهذا الوجود المقدر
انما اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتنعة كا
لافراد اللاشيء وشريك الباري تعالى واما على
الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك
الباري ممتنع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرض
في العقل شريك الباري فهو موصوف

في الذهن

حرف السلب جزءا من جزء فيسمى معدولة
والا فمحصلة وقد يصرح من

في الذهن بالامتناع وهذا انما اعتبروه في
(اي وهذا الحكم على الموضوع الموجود في الذهن)
الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق
في الخارج اصلا قوله حرف السلب كلا وليس
وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب قوله من جزء
اي من الموضوع فقط او من المحمول فقط او
من كليهما فالقضية على الاول تسمى معدولة
الموضوع وعلى الثاني معدولة المحمول و
على الثالث معدولة الطرفين قوله معدولة
لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة
فاذا استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا
عن معناه الاصلي فسميت القضية التي هذا

بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان
جهة متن

الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل
باسم الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب
جزء من طرفيها يسمى محصلة قوله بكيفية النسبة
الخ نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية
او سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر
والواقع بكيفية مثل الضرورة او الدوام
او الامكان او الامتناع او غير ذلك
فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى
مادة القضية ثم قد يصرح في القضية بان
تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا
فالقضية حينئذ تسمى موجهة وقد لا يصرح
بذلك.

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام
هو ذات الموضوع موجودة فضرورية
مطلقة متن

بذلك فيسمى القضية مطلقة واللفظ الدال
عليها في القضية الملفوظة والصورة
العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة
يسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة
صدقت القضية كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة والا كذبت كقولنا كل انسان
حجر بالضرورة قوله فان كان الحكم فيها بضرورة
النسبة الخ اي قد يكون الحكم في القضية
الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية
ضرورية اي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع
وهو على اربعة اوجه الاول انها ضرورية

(ابن جحر [illegible])

او مادام وصفه فمشروطة عامة او في وقت
معين فوقتية فهي مطلقة او غير معين
فمنتشرة متن

ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان
حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر
بالضرورة فتسمى القضية ح ضرورية
مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد
الضرورة بالوصف او الوقت الثاني انها
ضرورية ما دام الوصف العنواني ثابتا
لذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه بساكن
الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى ح
مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف
العنواني ولكون هذه القضية اعم من
المشروطة

مطلقة او بدوامها ما دام الذات فدائمة
مطلقة او ما دام الوصف فعرفية عامة متن

الشرطة الخاصة كما سيجي الثالث انها ضرورية
في وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة و
قت حيلوله الارض بينه وبين الشمس ولا شيء
من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع
فتسمى ح وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت
وعدم تقييد القضية باللادوام الرابع انها ضرورية
في وقت من الاوقات كقولنا كل انسان متنفس
بالضرورة وقتا ما ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة
وقتا ما فتسمى حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت
الضرورة فيها منتشرا اي غير معين وعدم تقييد
القضية باللادوام قوله فدائمة مطلقة والفرق

بين الضرورة والدوام ان الضرورة هي استحالة

انفكاك الشيء عن شيء والدوام عدم انفكاكه عبارة عن شيء الاول

عنه وان لم تكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك

ثم الدوام اعني عدم انفكاك النسبة الايجابية

او السلبية عن الموضوع اما ذاتي او وصفي فان

كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي اي

بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام

ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة

لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام

بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام

الوصفي اي بعدم الانفكاك النسبة عن ذات

الموضوع

او بفعليتها فمطلقة العامة من

الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتا لتلك

الذات سميت عرفية لان اهل العرف يفهمون

هذا المعنى من القضية السالبة بل من القضية

الموجبة ايضا عند الاطلاق واذا قيل كل كاتب

متحرك الاصابع فهموا ان ذلك الحكم ثابت

مادام كاتبا وعامة لكونها اعم من العرفية الخا

صة التي سيجيء ذكرها قوله وبفعليتها

اي بتحقق النسبة بالفعل فمطلقة عامة فالمطلقة

العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة با

لفعل اي في احد الازمنة الثلثة وتسميتها

بالمطلقة لان هذا هو المفهوم من القضية عند

او بعدم الضرورة خلافها فممكنة عامة

فهذه البسائط وقد تقيّد متن

اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة او الدوام
او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم
من الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما
سيجي قوله او بعدم ضرورة خلافها الخ اي اذا
حكم في القضية بان خلاف النسبة المذكورة
فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالامكان
العام يعني ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى ان
سلبها عنه ليس ضروريا سميت القضية ح
ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة
وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة قوله فهذه
البسائط اي القضايا الثمانية المذكورة من جملة

الموجهات

وقد تقيّد متن

الموجهات البسائط اعلم ان القضية الموجهة
اما بسيطة وهي ما يكون حقيقتها اما ايجابا
فقط او سلبا فقط كما مر من الموجهات
الثمانية واما مركبة وهي التي يكون حقيقتها
مركبة من الايجاب والسلب بشرط ان لا يكون
الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة مستقلة
سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا لا دائما اشارة
الى حكم سلبي اي لا شيء من الانسان بضاحك
بالفعل او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا
كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه

القضايا الثمانية الاولى
ضرورية مطلقة الثاني
مشروطة عامة الثالث
وقتية مطلقة الرابع
منتشرة مطلقة الخامس
دائمة مطلقة السادس
عرفية العامة السابع
مطلقة عامة الثامن
ممكنة عامة

العامّتان والوقتيّتان المطلقتان
بالّلادوام الذّاتي فتسمّى المشروطة الخاصّة
مانّ

في المعنى قضيّتا ممكنتان عامّتان اى كل انسان
كاتب بالامكان العام ولا شئ من الانسان
بكاتب بالامكان العام والعبرة بالايجاب
والسّلب ح بالجزء الاول الذى هو اصل
القضيّة واعلم ايضا انّ القضيّة المركّب انّما
يحصل بتقييد قضيّة بسيطة بقيد مثل اللادوام
واللاضروره قوله العامّتان اى المشروطة
العامّة والعرفيّة العامّة قوله والوقتيّتان
اى الوقتيّة والمنتشرة المطلقة قوله باللادوام
الذّاتي ومعنى اللادوام الذّاتي هو ان هذه
النّسبة المذكوره في القضيّة ليست دائمة مادام
ذات

المطلقة

والعرفيّة الخاصّة والوقتيّة والمنتشرة و
و قد يقيّد المطلقة العامّة من

ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها او
فعليّة البتّة في زمان من الازمنة فيكون
اشارة الى قضيّة مطلقة عامّة مخالفة للاصل
في الكيف ٢ فافهم قوله المشروطة الخاصّة هي
المشروطة العامّة المقيّدة باللادوام الذّاتي
نحو كل كاتب متحرّك الاصابع بالضّرورة ما
دام كاتبا لا دائما اى لا شئ من الكاتب بمتحرّك
الاصابع بالفعل قوله والعرفيّة الخاصّة هي
العرفيّة العامّة المقيّدة باللادوام الذّاتي
كقولنا بالدّوام لا شئ من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتبا لا دائما اى كل كاتب

وموافقة في الكمّ

ساكن الاصابع بالفعل **قوله** والوقتية و
المنتشرة لما قيد الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ
الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة
فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام
الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت
الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف
بالفعل فالمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة
باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء من الانسان
بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اي كل انسان
متنفس بالفعل **قوله** باللاضرورة الذاتية

معنى اللاضرورة ان هذه النسبة المذكورة
في القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع
موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها
لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف
المقابل كما مر فيكون مفاد اللاضرورية
الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف
وموافقة في الكم **قوله** الوجودية اللاضرورية
لان معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة
وفي وقت من الاوقات والاشتمالها
على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية
هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية

وجودها

او باللادوام الذاتي فتسمى من

الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة
اى لا شئ من الانسان بمتنفس بالامكان العام
هى مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة
احديهما موجبة والاخرى سالبة قوله
او باللادوام الذاتي لما قيد اللادوام
بالذاتي لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي
غير صحيح ضروره تنافي اللادوام بحسب
الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتين المطلقتين
باللادوام الوصفي ايضا لكن هذا التركيب
غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد
هذه القضايا الاربع باللادوام الذاتي

كذلك

فتسمى الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة
العامة من

كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية
وكذلك يصح تقييدها سوى المشروطة العامة من تلك
الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة
من ملاحظة القضايا الاربع مع كل من تلك
القيود الاربعة ستة عشر احتمالا ثلثة منها
غير صحيحة واربعة منها صحيحة معتبرة والتسعة
الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم انه كما يمكن تقييد
المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيتين
كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة
الوصفيتين وهذان ايضا من الاحتمالات
الصحيحة الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة

كل من تلك

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

باللاضرورة الجانب الموافق

متن

العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها

باللاضرورة الوصفية وكذا باللادوام الذاتي

والوصفي لكن هذه الاحتمالات الثلاثية

ايضا غير معتبرة عندهم وينبغي ان تعلم ان

التركيب لا ينحصر فيما اشرنا اليه بل سيجيء الا

شارة الى بعض اخر ويمكن تركيبات كثيرة اخر

لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بما ذكره

يتمكن من استخراج اي قدر شاء قوله والوجودية

اللادائمة هي المطلقة العامة مقيدة باللادوام

الذاتي نحو لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل

لا دائما اي كل انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من

مطلقتين

ايضا فتسمى الممكنة الخاصة متن

مطلقتين عامتين احدهما احدهما موجبة والا

خرى سالبة قوله ايضا اي كما انه حكم في الممكنة

العامة بلا ضرورة الجانب المخالف فقد يحكم

بلا ضرورة الجانب الموافق ايضا فتصير القضية

مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة ان سلب

الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف

الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق هو

امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية

بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف

المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص

فان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام

فهذه المركبات لان اللادوام اشارة الى
مطلقة العامة واللاضرورة الى ممكنة العامة
مخالفتين للكيفية موافقتين للكمية

ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
العام **قوله** وهذه مركبات اي هذه القضايا
السبع المذكورة وهي المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية
اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة
الخاصة **قوله** مخالفة الكيفية اي في الايجاب
والسلب وقد مر بيان ذلك في بيان معنى
اللادوام واللاضرورة واما الموافق في
الكمية اي الكلية والجزئية فلان الموضوع
في القضية المركبة امر واحد قد حكم بحكمين
مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم

في الجزء

لما قيد بهما **فصل** الشرطية متصلة ان حكم فيها
بثبوت النسبة على تقدير اخرى او نفيها
عنها لزومية من

في الجزء الاول على كل الافراد كان في الجزء
الثاني ايضا على كلها فان كان على البعض في
الاول وكذا في الثاني **قوله** لما قيد بهما
اي للقضية التي قيدت بها اي باللادوام
واللاضرورة يعني للاصل القضية **قوله** على
تقدير اخرى سواء كانت النسبتان بثبوتيتين
او سلبيتين او مختلفتين فقولنا
كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا
متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها
باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها
بسلب اتصالها نحو ليس البتة كلما كانت

ان كان ذلك لعلاقة و الا فاتفاقية ه
و منفصلة ان حكم فيها

الشمس طالعة كان الليل موجودا وكذلك
اللزومية الموجبة ما حكم فيها بالاتصال
لعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك
اتصال او كان ذلك لكن لا لعلاقة واما
الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال
او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا
الى العلاقة نحو كلما كان الانسان ناطقا
فالحمار ناهقا وليس كلما كان الانسان ناطقا
كان الفرس صاهلا قوله لعلاقة وهي امر بسببه
يستصحب المقدم التالي كعلية طلوع الشمس
لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة

فالنهار

لعلاقة ثم سواء لم يكن هناك اتصال ح

ناهقا ح

بتنافي النسبتين او لا تنافيهما صدقا
او كذبا وهي الحقيقية متن

فالنهار موجود ه قوله بتنافي النسبتين سواء
كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او
مختلفتين فان كان الحكم فيها بتنافيهما فهي
منفصلة موجبة وان كان الحكم بسلب تنافيهما
فهي منفصلة سالبة قوله فهي الحقيقية فالمنفصلة
الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق
والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا او
حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق
والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين

او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط
فمانعة الخلو وكل منهما عنادية ان كان متن

والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي
النسبتين او لا تنافيهما في الصدق فقط نحو
هذا الشيء اما ان يكون شجرا واما ان يكون
حجرا والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنا
في النسبتين او لا تنافيهما في الكذب فقط
نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق
قوله او صدقا فقط اي لا في الكذب او مع
قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان
في الكذب وان لا يجتمعا ويقال للمعنى الاول مانعة
الجمع بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم قوله
او كذبا فقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر

عن الصدق

الثاني للذاتي الجزئين والا فاتفاقية
متن

بمعنى الاخص

عن الصدق والاول مانعة الخلو والثاني
بالمعنى الاعم قوله لذاتي الجزئين اي ان كان
المنافاة بين الطرفين اي المقدم والتالي
منافاة ناشية عن ذاتيهما في اي مادة تحققتا
كالمنافاة بين الزوجية والفردية لا عن
خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة
في انسان يكون اسود وغير كاتب او يكون
كاتبا وغير اسود فيقال هذا الانسان
اما ان يكون اسود واما ان يكون كاتبا
فالمنافاة بين طرفي هذه المنفصلة واقعة
لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد

ثم الحكم في الشرطية ان على جميع تقادير المقدم
فكلية من

يجمع السواد والكتابة في الصدق او في
الكذب في مادة اخرى فهي منفصلة حقيقية
اتفاقية قوله ثم الحكم الى اخره كما ان الحملية
ينقسم الى المحصورة ومهملة وشخصية وطبعية
كذلك الشرطية ايضا سواء كانت متصلة
او منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية و
الجزئية والمهملة والجزئية الشخصية ولا
تعقل الطبعية هيهنا قوله تقادير المقدم
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
قوله فكلية وسورها في المتصلة الموجبة كلما و
مهما ومتى وما في معناها وفي المنفصلة دائما

وابدا ونحوهما

او على بعضها مطلقا فجزئية او معينا فشخصية
والا فمهملة في الشرطية ٣ وطه

وابدا ونحوهما هذا في الموجبة واما في السالبة
مطلقا فسورها ليس البتة قوله او على
بعضها مط اي بعض غير معين كقولك قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا قوله
فجزئية فسورها في الموجبة الجزئية متصلة
كانت او منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك
قد لا يكون قوله فشخصية كقولنا ان جئتني
اليوم فاكرمك قوله والا اي وان لم يكن
الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها
بان يسكت عن بيان الكلية والبعضية
مطلقا قوله فمهملة نحو اذا كان الشيء انسانا

في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان
او منفصلتان

كان حيوانا قوله في الاصل اي قبل دخول اداة
الاتصال والانفصال عليهما قوله حمليتان
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار
موجود قضيتان حمليتان قوله او متصلتان
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة
فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن
النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان
متصلتان قوله او منفصلتان كقولنا كلما كان

دائما اما

او مختلفتان الا انهما خرجتا بزيادة اداة
الاتصال والانفصال عن التمام من
دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
فدائما اما ان يكون العدد منقسما بمتساويين
او غير منقسم بهما قوله او مختلفتان بان يكون
احد الطرفين حملية والاخر متصلة او احدهما
حملية والاخر منفصلة او احدهما متصلة
والاخر منفصلة والاقسام ستة فعليك
باستخراج ما تركنا من الامثلة قوله عن التمام
اي ان يصح السكوت عليها ويحتمل الصدق
والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب
تام خبري يحتمل للصدق والكذب ولا
نعني بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه

فصل التناقض اختلاف القضيتين
بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى متن

اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس
طالعة لم يصح ان يسكت عليه ولم يحتمل
الصدق والكذب بل احتجت الى ان تضم اليه
قولك مثلا فالنهار موجود قوله اختلاف
القضيتين قيد بالقضيتين اما لان التناقض
لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لان
الكلام في تناقض القضايا قوله بحيث يلزم الخ
خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع
بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد
يصدقان معا في نحو بعض الحيوان انسان
وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين

الجزئيتين

وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم
والكيف والجهة متن

الجزئيتين قوله وبالعكس اي ويلزم من كذب
كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذا
القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة
الكليتين فانهما قد تكذبان معا في نحو لا شيء
من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان فلا
يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا علم ان
القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما
في الكم كما سيصرح المصنف به قوله ولا بد
من الاختلاف اي يشترط في التناقض ان
يكون احدى القضيتين موجبة والاخرى سالبة
ضرورة ان الموجبتين والسالبتين

والاتحاد فيما عداها متن

قد يجتمعان في الصدق والكذب ثم
ان كانت القضيتان محصورتين يجب
اختلافهما في الكم ايضا كما مر ثم ان كانتا
موجهتين يجب اختلافهما في الجهة فان
الضروريتين قد يكذبان معا كقولنا
كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الا
نسان بكاتب بالضرورة والممكنتان
قد يصدقان معا كقولنا كل انسان كاتب
بالامكان ولا شيء من الانسان بكاتب
بالامكان قوله والاتحاد فيما عداها
اي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين

فيما عدا الامور

والنقيض للضرورية الممكنة العامة متن

فيما عدا الامور الثلثة المذكورة اعني
الكم والكيف والجهة وقد ضبطوها الا
تحاد وضمن الاتحاد في امور ثمانية قال
قائلهم ع ها در تناقض هشت وحدت
شرط دان ع ها وحدت موضوع ومحمول
مكان ع ها وحدت شرط اضافه جزء
وكل ع ها قوه وفعل است در اخرها زمان
قوله والنقيض للضرورية الخ اعلم ان نقيض
كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم
فيها بضرورة الايجاب او السلب هو
قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة

وللدائمة المطلقة العامة متن

وسلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف
المقابل فنقيض ضروره الايجاب هو امكان
السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان
الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام
وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل
فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب
وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب
فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة
والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة
واما لم يكن لنقيضها الصريح وهو اللادوام
مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة

قالوا

وللمشروطة العامة الحينية الممكنة متن

قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة ثم
اعلم ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة
العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية
فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب
الضرورة الوصفية اي الضرورة مادام
الوصف عن الجانب المخالف فيكون نقيضا
صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب المخالف
بحسب الوصف فقولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا نقيضه ليس
بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو
كاتب بالامكان ونسبة الحينية المطلقة

وللعرفية العامة حينية المطلقة متن

وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف
ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية
العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك
لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة
ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني
فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام
ويلزمه وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف
العنواني وهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة
لهيئة العرفية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام
كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا قولنا
ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو

كاتب

وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين
متن

كاتب بالفعل والمصنف لم يتعرض لبيان نقيض
الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط
اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من
مباحث العكوس والاظهر بخلاف الباقي
في البسائط فتامل قوله وللمركبة قد علمت
ان نقيض كل شيء رفعه واعلم ان رفع المركب
انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين على
سبيل منع الخلو او يجوز ان يكون برفع
كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض
احد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض
قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

فليس

لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد فصل
العكس المستوي تبديل متن

ما دام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلو
وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الا
صابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض
الكاتب بمتحرك الاصابع دائما وانت بعد
اطلاعك على حقايق المركبات ونقائض البسائط
فتمكن من استخراج التفاصيل قوله لكن في الجزئية
بالنسبة الى كل فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض
القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيض
جزئيها وهما الكليتان اذ قد يكذب المركبة
بقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما

ويكذب كل من نقيض جزئيها ايضا وهما قولنا
لا شيء من الحيوان بانسان دائما وقولنا
كل حيوان انسان دائما ح فطريق اخذ
نقيض المركبة الجزئية ان يوضع افراد الموضوع كلها
ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية لا الجزئية
ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل
واحد من تلك الافراد فيقال في المثال المذكور
كل حيوان اما انسان دائما او ليس بانسان
دائما وحينئذ فيصدق النقيض وهو قضية
كلية حملية مرددة المحمول فقوله الى كل فرد
فرد اي من افراد الموضوع قوله طرفي القضية

مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما
تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول من

سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول
او المقدم والتالي واعلم ان العكس كما يطلق
على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق
على القضية الحاصلة من التبديل وذلك
الاطلاق مجازي من قبيل اطلاق اللفظ على
الملفوظ والخلق على المخلوق قوله مع بقاء
الصدق بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم
من صدقه صدق العكس لا انه يجب صدقهما
في الواقع قوله والكيف بمعنى ان كان الاصل
موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة
كان العكس سالبة قوله انما تنعكس جزئية بمعنى ان
الموجبة

او التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة
كلية من

الموجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان
حيوان او جزئية نحو بعض الانسان حيوان
انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة
الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة
انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه
الموضوع كلا او بعضا تصادق المحمول و
الموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول على
افراد الموضوع في الجملة واما عدم صدق
الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد
يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية
صار الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص

والالازم سلب الشئ عن نفسه والجزئية لا
تنعكس اصلا لجواز من

كليا على الاعم فالعكس اللازم الصدق في
في جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو
البيان في الحمليات وقس عليه الحال في
الشرطيات فقوله لجواز عموم المحمول بيان
للجزء السلبي من الحصر المذكور واما الا
يجاب فبديهي كما من قوله والالازم سلب
الشئ عن نفسه تقريره ان يقال كلما صدق
قولنا لا شئ من الحجر بانسان والا لصدق
نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الا
صل فنقول بعض الحجر انسان ولا شئ من
الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو

لا شئ من الانسان
بحجر صل ع

السلب

عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن المو
جهات تنعكس الدّائمتان منها

السّلب الشئ عن نفسه فهذا المحال منشأه
هو نقيض العكس لان الاصل صادق و
الهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا
فيكون العكس حقا وهو المطلوب قوله عموم
الموضوع وح يصح سلب الاخص من
بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض
الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس
بانسان ولا يصدق بعض الانسان
ليس بحيوان قوله او المقدم مثلا يصدق
قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا
ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا

والعامتان حينية مطلقة متن

كان حيوانا واما بحسب الجهة يعني ان ما ذكرناه
وهو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم
والكيف واما بحسب الجهة الخ قوله الدائمتان
اي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق
قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان
صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل
حين هو حيوان والا فيصدق نقيضه وهو
دائما لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا
فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان
بانسان بالضرورة او دائما هف قوله
والعامتان اي المشروطة العامة والعرفية

العامة

والخاصتان حينية مطلقة متن

العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا صدق
بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين
هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه
وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب
مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل
ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام لا شيء
من الكاتب بكاتب مادام كاتبا هف قوله
والخاصتان اي المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة ينعكسان الى حينية مطلقة مقيدة
باللادوام اما انعكاسهما الى الحينية المطلقة

لادائمتين والوقتيتان والوجوديتان

متن

فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان

وقد مرّ انّ كلما صدقت العامتان صدقت

في عكسهما الحينية المطلقة واما اللادوام

فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه

فنضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل

فينتج نتيجة ونضم الى الجزء الثاني من الاصل

فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق

بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك

الاصابع ما دام كاتبا لا دائما يصدق في

العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل

حين هو متحرك الاصابع لا دائما اما صدق

الجزء الاول فقد ظهر فيما سبق واما صدق

الجزء الثاني اى اللادوام ومعناه ليس

بعض المتحرك الاصابع كاتبا بالفعل فلانه

لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا

كل متحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه الى الجزء

الاول من الاصل ونقول كل متحرك الا

صابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الا

صابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع م

دائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل

نقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا

شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس
للممكنتين ومن السوالب منن

بنتج لا شئ من متحرك الاصابع بمتحرك الا
صابع وتنافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق
النقيض اللادوام العكس اجتماع المتنافيين
فيكون اللادوام حقا وهو المطلوب
قوله والمطلقة العامة مطلقة عامة اى هذه
القضايا والخمس تنعكس كل واحدة منها الى
مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب باحد
الجهات الخمس لصدق بعض ب ج بالفعل
والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من ب ج دائما
وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج هف
قوله ولا عكس للممكنتين اعلم ان صدق

وصف الموضوع

وصف الموضوع على ذاته في القضايا ه
المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي
وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالا
مكان على راى الفارابي هو ان كل ما صدق
عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان
ويلزم العكس ح وهو ان بعض ما صدق
عليه ب بالامكان صدق عليه ج
بالامكان وعلى راى الشيخ معنى كل ج ب
بالامكان هو ان كل ما صدق عليه ج
بالفعل صدق عليه ب بالامكان و
يكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان

و تنعكس الدائمتان من
دائمة من

بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق
عليه ج بالامكان ولا شك انه لا
يلزم من صدق الاصل ح حينئذ صدق
العكس مثلا اذا فرض ان مركوب زيد
بالفعل منحصر في الفرس صدق كل
حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان
ولم يصدق عكسه وهو ان بعض
مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان
فالمصنف لما اختار مذهب
الشيخ اذ هو المتبادر في العرف و
اللغة حكم بانه لا عكس للممكنتين قوله و
تنعكس

والعامتان عرفية عامة من

وتنعكس الدائمتان دائمة اى الضرورية
المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة
مثلا اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان
بحجر بالضرورة او بالدوام صدق لا شئ من
الحجر بانسان دائما والا فيصدق بعض
الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ينتج
بعض الحجر ليس بحجر دائما هف قوله والعامتان
اى العرفية العامة والمشروطة العامة
تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق
بالضرورة او بالدوام لا شئ من الكاتب
بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق

عرفية عامة ع

بالدّوام لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب
مادام ساكن الاصابع والا يصدّق
نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب
حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل
ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الا
صابع حين هو ساكن الاصابع هف قوله
والخاصّتان اى المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة تنعكسان عرفية عامة سالبة
كلّية مقيّدة باللادّوام في البعض وهو
اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية
فنقول اذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع

الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما
صدق لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب
مادام ساكنا لا دائما في البعض اي بعض
السّاكن كاتب بالفعل امّا الجزء الاوّل
فقد مرّ بيانه من انّه لازم للعامّتين وهما
لازمتان للخاصّتين ولازم اللازم لازم
وامّا الجزء الثّاني فلانه لولاه لصدق
لا شيء من السّاكن بكاتب دائما وهذا مع لادوام
كن الاصابع
الاصل وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما
وانّما لم يلزم اللادّوام في الكل لانه يكذب

ان نقيض العكس مع الاصل منتج

في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل
لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب
دائما كالارض قال المص ره في ذلك
ان لا دوام السالبة موجبة وهي لا تنعكس
الا جزئية وفيه تامل اذ ليس انعكاس
المجموع الى المجموع منوطا بانعكاس المجموع
الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك
ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة
على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان
الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني
منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس
لها فتدبر

ينتج المحال ولا عكس للبواقي

لها قطعا قوله ينتج المحال فهذا الخلف اما ان
يكون ناشيا عن الاصل او عن نقيض
العكس او عن هيئة تاليفهما لكن الاول
مفروض الصدق والثالث هو الشكل
الاول المعلوم صحته وانتاجه فتعين
الثاني فيكون النقيض باطلا فيكون العكس
حقا قوله ولا عكس للبواقي اي السوالب
الباقية وهي تسعة الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة و
الممكنة العامة من البسائط والوقتيتان
والوجوديتان والممكنة الخاصة من

بالنقيض متن

المركبات قوله بالنقيض اى بدليل التخلف
فى مادة بمعنى انه يصدق الاصل فى مادة
بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير
لازم لهذا الاصل وبيان التخلف فى تلك
القضايا ان اخصها وهى الوقتية قد
يصدق بدون العكس فانه يصدق لا شىء
من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع
كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان
العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف
قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم
الانعكاس فى الاخص تحقق فى الاعم اذا

للعكس
لازم

فصل عكس النقيض تبديل نقيضى
الطرفين مع بقاء الصدق والكيف
متن

لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس
لازما للاعم والاعم لازم للاخص ولازم
اللازم لازم فيكون العكس لازما للاخص
ايضا وقد بينا عدم انعكاسه هذا خلف
وانما اخترنا فى العكس الجزئية لانها اعم من
الكلية والممكنة العامة لانها اعم من سائر
الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق
الاخص بطريق الاولى بخلاف العكس
قوله تبديل نقيضى الطرفين اى جعل نقيض
الجزء الاول من الاصل جزءا ثانيا من العكس
ونقيض الجزء الثانى جزءا اولا مع بقاء الصدق

عكس النقيض

او جعل الثاني اولا مع مخالفة في
الكيف وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب
متن

اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا
مع بقاء الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان
العكس موجبا وان كان سلبا كان العكس
سالبا فقولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض
الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج وهذا طريقة
القدماء. واما المتاخرون فقالوا عكس
النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا
وعين الجزء الاول ثانيا مع مخالفة الكيف
اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا
وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر
فقولنا كل ج ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما

مثاله

ليس

في المستوي متن

ليس ب ج والمصنف لم يصرح بقولهم وعين
الاول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء
الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا
بحيث لم يخالف هذا التعريف علم اعتبار
ههنا ايضا ثم انه بين احكام العكس النقيض
على طريقة القدماء اذ فيه غنية لطالب الكمال
وترك ما اورده المتاخرون اذ تفصيل
القول فيه وفيما فيه لا يسعه المجال قوله
ههنا اي في عكس النقيض قوله في المستوي
يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس
المستوي كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا

ويا العكس متن

كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس
كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا لصدق
قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا
بعض الانسان لا حيوان وكذلك بحسب
الجهة التسع من الموجهات اعني الوقتيتين المطلقتين
والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة والوقتيتين
لا تنعكس اصلا والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيله
من السوالب في العكس المستوي قوله وبالعكس
اي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في
المستوي فكما ان الموجبة في المستوي
لا تنعكس الا جزئية كذلك السالبة ههنا
لا تنعكس

والبيان البيان متن

لا تنعكس الا جزئية لجواز ان يكون نقيض
المحمول في السالبة اعم من الموضوع ولا يجوز
سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كليا
مثلا يصح لا يصح شئ من لا انسان بلا حيوان
ولا يصح لا شئ من الحيوان بلا انسان لصدق
بعض الحيوان لا لا انسان كالفرس وكذلك
بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس
حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا
دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على
قياس الموجبات في المستوي قوله والبيان

والنقيض وقد بين

البيان يعني كما ان المطالب المذكورة في
العكس المستوي كان يثبت بالخلف فكذا
ههنا قوله والنقيض اي مادة التخلف
ههنا هي مادة ثمة قوله وقد بين انعكاس
الخاصتين الى اخر اما بيان انعكاس الخاصتين
من السالبة الجزئية في العكس المستوي
الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق
بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما اي بعض
ج ب بالفعل لصدق بعض ب ليس ج ما دام
ب لا دائما اي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل
افتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع يعني

بعض

انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية متن

بعض ج د فد ب بحكم لا دوام الاصل ود ج كاتب
بالفعل لصدق العنوان على الذات بالفعل
على ما هو التحقيق فيصدق بعض ب ج بالفعل
وهو لا دوام العكس ثم نقول كل ليس ج
ما دام ب والا لكان د ج في بعض اوقات
كونه ب فيكون د ب في بعض اوقات كونه
ج لان الوصفين اذا تقارنا في ذات ثبت
كل منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان
حكم الاصل انه ليس ب ما دام ج هف
فصدق ان بعض ب اعني د ليس ج ما دام
ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس

ههنا ومن السالبة الجزئية ثمة
الى العرفية الخاصة

بكلا جزئية فافهم واما بيان انعكاس الخاصتين
من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى
العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا صدق
بعض ج ب مادام ج لا دائما اى ليس بعض
ج ب بالفعل لصدق بعض ما ليس ب
ليس ج مادام ليس ب لا دائما اى ليس بعض
ما ليس ب ليس ج بالفعل وذلك لان الافتراض
وهو ان يفرض ذات الموضوع اعنى بعض
ج د فد ج بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق
ود ليس ب بالفعل بحكم اللادوام الاصل فصدق
بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو طي ولا دوام

فصل القياس قول مؤلف متن

العكس لان الاثبات يلزمه نفى النفى ثم
نقول وكليس ج مادام ليس ب والا لكان
ج في بعض اوقات كونه ليس ب فيكون
ليس ب في بعض اوقات كونه ج كما مر
وقد كان حكم الاصل انه ب مادام ج هف فصدق
ان بعض ما ليس ب وهو د ليس ج مادام
ليس ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت
العكس بكلا جزئية فتامل قوله القياس
قول اى مركب وهو اعم من المؤلف اذ
قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه
لانه ماخوذ من الالفة صرح بذلك الشريف

من قضايا تلزم لذاته متن

المحقق فی حاشية الكشاف وح قد ذكر المؤلف

بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام

وهو المتعارف فی التعريفات وفی اعتبار

التاليف بعد التركيب اشارة الی اعتبار

الجزء الصوری فی الحجة فالقول يشمل المركبات

التامة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من

القضايا خرج ما ليس كذلك كالمركبات

الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة

لعكسها او عكس نقيضها اما البسيط فظ

واما المركبة فلان المتبادر من القضايا

القضايا الصريحة والجزء الثانی من المركبة

ليس كذلك

قول آخر متن

ليس كذلك ا ولان المتبادر من القضايا

ما يعد فی عرفهم قضايا متعددة وبقوله

يلزمه خرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم

منهما شئ نعم يحصل منهما الظن بشئ

وبقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول

الاخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس

المساوات نحو آ مسا ولب و ب مساو لج

فانه يلزم من ذلك ان من آ مسا ولج لكن

لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية هی

ان مساوی المساوی مساو وقياس

المساوات مع هذه المقدمة الخارجية

في البنوحرام لان الزحرام لانه مسكر وكل الاسكار موجود في البنو فالبنو حرام

فان كان مذكورا فيه بمادته و
هيئته متن

يرجع الى قياسين وبدونها ليس من اقسام
الموصل بالذات فاعرف ذلك والقول
الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة و
مطلوبا قوله فان كان اى القول الاخر الذي
هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه
وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين
طرفيه سواء تحقق في ضمن الايجاب او السلب
فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي
نقيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان
حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس
بانسان والمذكور في القياس هذا انسانا فقد

يكون المذكور

فاستثنائي والا فاقتراني
متن

يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك في المثال
المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان
قوله فاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثنا
اعني لكن قوله والا اي وان لم يكن القول الاخر
مذكورا في القياس بمادته وهيئته وذلك
بان يكون مذكورا بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل
وجود الهيئة بدون المادة ولكن لا يعقل
قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة مادته
وصورته ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله
بمادته لكان اولى قوله فاقتراني لاقتران حدود
المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر والاوسط

اقتراني

حملی او شرطی و موضوع المطلوب
متن

قوله حملی ای قیاس الاقترانی ینقسم الی حملی
وشرطی لانه ان کان مرکبا من الحملیات
الصرف فحملی نحو العالم متغیر وکل متغیر
حادث فالعالم حادث والا فشرطی سواء
ترکب من الشرطیات الصرف نحو کلما کانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وکلما کان النهار
موجود فالعالم مضیئ فکلما کانت الشمس طالعة
فالعالم مضیئ او ترکب من الحملیة والشرطیة
نحو کلما کان هذا الشیئ انسانا کان حیوانا وکل
حیوان جسم فکلما کان هذا الشیئ انسانا کان
جسما والمص قدم البحث عن الاقترانی الحملی
لکونه

من الحملی یسمی اصغر ومحموله اکبر و
المتکرر اوسط وما فیه الاصغر الصغری
متن

لکونه ابسط من الشرطی قوله من الحملی ای من
الاقترانی الحملی قوله اصغر لکون الموضوع فی
الغالب اخص من المحمول واقل افرادا منه فیکون
المحمول اکبر واکثر افرادا قوله والمتکرر اوسط
لتوسطه بین الطرفین وما فیه ای المقدمة
التی فیها الاصغر وتذکیر الضمیر نظرا الی
لفظ الموصول قوله الصغری لاشتمالها
علی الاصغر قوله الکبری ای وما فیه الاکبر
الکبری لاشتمالها علی الاکبر قوله الشکل الاول
یسمی اولا لان انتاجه بدیهی وانتاج
البواقی نظری یرجع الیه فیکون اسبق

والاكبر الكبرى والاوسط اما المحمول
في الصغرى وموضوع الكبرى فهو
الشكل الاول او محمولهما فالثاني متن
واقدم في العلم قوله فالثاني لاشتراكه مع الاول
في اشرف المقدمتين اعني الصغرى قوله
فالثالث لاشتراكه مع الاول في اخس المقدمتين
اعني الكبرى قوله فالرابع لكونه في غاية البعد
عن الاول قوله وبعليتها ليتعدى الحكم من
الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في
الكبرى ايجابا كان او سلبا انما هو على
ما يثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب
الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر
يثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدي الحكم
من الاوسط الى الاصغر قوله مع كلية الكبرى
ليلزم

منكبر اول خينكب ثانى
منكتلين سيم
رابع اشكال ... امين كع
او خينكانين كاشرط دان

او موضوعهما فالثالث او عكس الاول
فالرابع ويشترط في الاول ايجاب
الصغرى متن
ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم
من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك
لان الاوسط محمول ههنا على الاصغر و
يجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو
حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان
يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض
فلا يلزم من الحكم في ذلك البعض الحكم على الا
صغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان
وبعض الحيوان فرس قوله لينتج الموجبات الكلية
والجزئية واللام فيه للغاية اي اشترط هذه
الشروط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية

انتم

وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجبات
مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة
السالبتين متن

والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية
الموجبتين ففي الاول يكون النتيجة موجبة كلية
وفي الثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغريان
الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين
الكلية والجزئية على ما سبق وامثلة الكل واضحة
قوله الموجبتين ان ينتج الكلية والجزئية
قوله والسالبتين اي ينتج الكلية والجزئية
قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصود
الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للمحصورات
الاربع بديهي بخلاف انتاج سائر الاشكال
لنتايجها كما سيجيء تفصيلها قوله وفي الثاني اختلافهما

بالضرورة وفي الثاني اختلافهما
في الكيف متن

اي يشترط في هذا الشكل بحسب الكيفية
اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب
وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين
يحصل الاختلاف في النتيجة وهو ان الصادق
في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب اخرى
فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
كان الحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى
بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب
وكذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا لا
شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر
الحق الايجاب ولو قلنا لا شيء من الفرس

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى
او انعكاس سالبة الكبرى متن

بحر كان الحق السلب والاختلاف دليل عدم
الانتاج فان النتيجة هي القول الاخر الذي
يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين
الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة
ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق
في بعض المواد الموجبة قوله وكلية الكبرى اي
يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى
اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا
كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق
كان الحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل
ليس بناطق كان الحق السلب قوله مع دوام الصغرى
اي شرط

وكون الممكنة مع الضرورية او
مع كبرى مشروطة متن

اي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة امران
الاول احد الامرين اما ان يصدق الدوام
على الصغرى بان يكون دائمة او ضرورية واما ان يكون
كبرى من القضايا الست التي تنعكس سالبتها
لا من التسع التي لا تنعكس سوالبها والثاني احد
احد الامرين وهو ان الممكنة لا تستعمل في
هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت
الضرورية صغرى او كبرى او مع كبرى
مع مشروطة العامة او خاصة وحاصله
ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى
ضرورية او مشروطة عامة او خاصة و

هي الدائمتان والعامتان والخاصتان عكسه
عرفية عامة والخاصتان
عرفية لا دائمة في البعض
ولا عكس للبواقي اي السوالب
الباقية وهي الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة
والمطلقة العامة والممكنة
العامة من البسائط
والوقتيتان والوجوديتان
والممكنة الخاصة من المركبات.
١٤

لينتج الكليات سالبة كلية والمختلفتان

متن

وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية
لا غير ودليل الشرطين انه لولاهما لزم الا
ختلاف والتفصيل لا يناسب المختصر قوله
لينتج الكليات الضروب المنتجة في هذا
الشكل ايضا اربعة حاصلة من الضروب الكبرى
الكلية الموجبة في الصغريتين السالبتين
الجزئية والكلية وضرب الكبرى السالبة
الكلية في الصغريتين الموجبتين فالضرب
الاول هو المركب من كليتين والصغرى
موجبتين نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب والضرب
الثاني هو المركب من الكليتين والصغرى

سالبة والكبرى

في الكم ايضا سالبة جزئية

متن

سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب والنتيجة
فيهما سالبة كلية نحو لا شيء من ج ا واليهما
اشار المصنف بقوله لينتج الكليات سالبة
كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى
موجبة جزئية وكبرى كلية سالبة نحو بعض
ج ب ولا شيء من ا ب والضرب الرابع هو
المركب من صغرى جزئية سالبة وكبرى
موجبة كلية نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب و
النتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض ج ليس ا
واليهما اشار المصنف بقوله والمختلفتان
في الكم ايضا اي كما انهما مختلفتان في الكيف

بالخلف او عكس الكبرى
او الصغرى متن

قوله بناء على ما سبق في الشرائط سالبة جزئية
بالخلف يعني دليل انتاج هذه الضروب
لها بين النتيجتين امور الاول الخلف وهو
ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول
ما ينافي الصغرى وهذا جار في الضروب
الاربعة كلها الثاني عكس الكبرى ليرتد
الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة و
ذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث
لان كبريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاخيرين
فكبريهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة جزئية

مثال الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الانسان بحجر ثم عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج نتيجة المطلوبة ويقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر وهي المطلوب

لا يصلح

ثم الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث
متن

لا يصلح الكبروية الشكل الاول مع ان
صغريهما ايضا سالبة لا يصلح صغرى
للشكل الاول والثالث ان تنعكس الصغرى
فيصير شكلا رابعا ثم تنعكس الترتيب يعني
يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى
صغرى فيصير شكلا اول لانتج نتيجة تنعكس
الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما
يكون الصغرى كلية لتصلح الكبروية الشكل
الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني
فان صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها واما
الاول فالثالث وصغريهما موجبة لا تنعكس

ايجاب الصغرى وفعليتها مع
مع كلية احديهما لينتج منه

الا جزئية واما الرابع فصغراه سالبة جزئية
لا تنعكس اصلا ولو فرض انعكاسها فالكبرى
الا الى الجزئية ايضا فتدبر قوله ايجاب الصغرى
وفعليتها لان الحكم في كبراه سواء كان ايجابا
او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما مر فلو لم
يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بان لا يتحد
اصلا ويكون صغرى سالبة او يتحد لكن لا
بالفعل ويكون الصغرى موجبة ممكنة لم
يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر
قوله مع كلية احديهما لانه لو كانت المقدمتان
جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم
عليه بالاصغر

الموجبتان مع الموجبة الكلية او
بالعكس موجبة جزئية مع منه

عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر
فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر
قوله الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل
بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى
الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع وضم الصغرى
الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين الموجبة
والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في انها
لا تنتج الا جزئية لكن ثلاثة منها تنتج الايجاب
وثلثة تنتج السلب اما المنتج للايجاب فاولها
المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج ا
فبعض ب ا وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى

نحو بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان فرس ولا
يصدق بعض الانسان
فرس مح

السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية
سالبة جزئية متن

وموجبة كلية كبرى والى هذين اشار المصنف بقوله
لينتج الموجبتان اى الصغرى مع الموجبة الكلية
اى الكبرى الثالث عكس الثانى اعنى المركب
من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس
عكس الضربين المذكورين اذ لبس عكس الاول
الا الاول فتامل واما المنتجة للسلب فاولها
المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثانى
من جزئية موجبة وسالبة كلية واليها اشار بقوله
ومع السالبة الكلية اى لينتج الموجبتان مع السالبة
الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية

واليه اشار المصنف

ه بالخلف او عكس الصغرى او
او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة
متن

واليه اشار المصنف بقوله والكلية مع الجزئية
اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية قوله
بالخلف يعنى بيان انتاج هذه الضروب بطريق
الانتاج اما بالخلف وهو ههنا ان يوخذ
نقيض النتيجة ويجعل للكلية كبرى وصغرى القياس
لايجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافى
الكبرى وهذا يجرى فى الضروب كلها واما
بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك
حيث يكون الكبرى كلية كما فى الاول والثانى
والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير
شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولا ه

وفي الرابع ايجابها مع كلية الصغرى او اختلافهما من

وينتج نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك
حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكسه صغرى
للشكل الاول وتكون الصغرى كلية ليصلح
كبرى له كما في الضرب الاول والثالث
لا غير. قوله وفي الرابع اي شرط انتاج الشكل
الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين اما
ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما
اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما
وذلك لانه لولا احدهما لزم اما يكون
المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون
الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف

ومع التقادير

او نعكس الكبرى مثاله كقولنا كل انسان حيوان و كل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق والا تعكس الكبرى ثم تعكس النتيجة مثاله كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان ثم تنعكس النتيجة ويقال بعض الحيوان ناطق فثبت المطلوب

مع كلية احدهما من

وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو
دليل العقم اما على الاول فلان الحق في قولنا
لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق
بحجر هو الايجاب ولو قلنا ولا شيء من الفرس
بحجر كان الحق السلب واما على الثاني فلانا
اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان
كان الايجاب ولو قلنا وكل فرس حيوان
كان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق
في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس
بحيوان الايجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس
بحيوان كان الحق السلب ثم ان المصنف لم يتعرض

لينتج الموجبة الكلية مع الاربعة و
الجزئية مع السالبة

لبيان شرائط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة
الاعتداد بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع
ولم يتعرض ايضا لنتائج الاختلاطات الحاصلة
من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة
لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول الى
المطولات الفن قوله لينتج الضروب المنتجة في
هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين
ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين
السالبتين الكلية والجزئيتين مع الكبرى الموجبة الكلية
وضم كليتها اى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى

الموجبة الجزئية

الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية ٢ والسالبتان مع الموجبة
جزئية موجبة من الكلية من

الموجبة الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما
المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من
جبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان
موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب
ينتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب
واحد وهو المركب من صغرى سالبة
كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة
كلية وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم
ان ما سوى الضربين الاولين من هذه
الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك
كما عرفت ولو قدم لفظة موجبة على جزئية

ان لم يكن سلب والا فسالبة
متن

لكان اولى والتفصيل ههنا ان ضروب
هذا الشكل ثمانية الاول من موجبتين كليتين
الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى ينتجان موجبة جزئية الثالث من
صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية
ينتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك الخامس
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة
كلية السادس من سالبة جزئية صغرى و
موجبة كلية كبرى السابع من موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى الثامن من سالبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب

الخ

بالخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجه
او بعكس متن

الخمسة الباقية ينتج سالبة جزئية فاحفظ هذا
التفصيل فانه نافع فيما سيجئ قوله بالخلف
وهو في هذا الشكل ان يوخذ نقيض النتيجة
ويضم الى احد المقدمتين لينتج ما ينعكس الى
ما ينافي المقدمة الاخرى وذلك انما يجري
في الضروب الاول والثاني والثالث و
الرابع والخامس دون البواقي وقال
المصنف بجريانه في السادس ايضا وهو سهو
قوله او بعكس الترتيب وذلك انما يجري
حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى
كلية والنتيجة مع ذلك قابلة الانعكاس كما

المقدمتين او بالرد الى الثاني بعكس
الصغرى او الثالث بعكس الكبرى ان كانت
متن
كما في الاول والثاني والثالث والثامن
ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت
احدى الخاصتين دون البواقي قوله المقدمتين
فرجع الى الشكل الاول ولا يجري الاخيث
بكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية
لينعكس الى الكلية كما في الرابع والخامس
قوله او بالرد ولا يجري الاخيث بكون
المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى
كلية والصغرى قابلة للانعكاس كما في
الثالث والرابع والخامس والسابع ايضا
ان انعكست السالبة الجزئية لا غير قوله عكس

وضابطة شرائط الاربع انه لابد
اما من عموم موضوعية الاوسط
متن
الكبرى ولا يجري الاخيث بكون الصغرى
موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون
الصغرى او عكس الكبرى كلية وهذا
الاخير لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر
ذلك كما في الاول والثاني والرابع والخامس
والسابع ايضا ان انعكس السالب الجزئي
دون البواقي قوله وضابطة شرائط الخ
الامر الذي اذا اعتبر في كل قياس اقتراني
حملي كان منتجا ومشتملا على الشرائط السابقة
جزما قوله انه لابد اي لابد في انتاج القياس
من احد الامرين على سبيل منع الخلو قوله اما

مع ملاقاته للاصغر بالفعل متن

من عموم موضوعه الاوسط اي كليته ضنيه
موضوعها الاوسط كالكبرى في الشكل الاول
وكالحد المقدمتين في الشكل الثالث وكالصغرى
في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع
والسابع والثامن في الشكل الرابع قوله مع ملاقاته
اي بان يحمل الاوسط ايجابا على الاصغر
بالفعل كما في الصغرى الشكل الاول واما
ان يحمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل
كما في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى
الضرب الاول والثاني والرابع والسابع
من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية

الى اشتراط

او حمله على الاكبر متن

الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب
ايضا قوله او حمله على الاكبر اي او مع حمل الاوسط
على الاكبر ايجابا فان السلب سلب الحمل وانما
الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب
الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل
الرابع فالضربان الاولان قيل انه حينئذ لا
يبحث كلا شقي الترديد الثاني فهو ايضا
على سبيل منع الخلو كالاول وههنا نكتة
الاشارة الى شرائط انتاج جميع الضروب
الشكل الاول والثالث وستة ضروب
من الشكل الرابع فاحفظ واعلم انه لم يقل

او للاكبر اى او مع ملاقاته للاكبر حتى يكون
اخص لان الملاقات يشمل الوضع والحمل
كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة
الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى
سالبة منتجا ويلزم ايضا كون القياس المرتب
على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة
وكبرى موجبة مع كلية احد المقدمتين منتجا
وقد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه
قوله واما من عموم موضوعية الاكبر هذا هو
الامر الثانى من الامرين اللذين ذكرنا انه لابد
فى انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية
كبرى يكون

كبرى يكون الاكبر موضوعا (صغاير فيها) مع اختلاف
المقدمتين فى الكيف وذلك كما فى جميع (ضروب)
الشكل الثانى وكما فى الضرب الثالث والرابع
والخامس والسادس من الشكل الرابع فهذه
اشتمل الضرب الرابع والثالث منه على كلا
الامرين ولذا احملنا الترديد الاول على
منع الخلو فقد اشار الى جميع شرائط الشكل
الاول والثالث كما وكيفا او جهة والى
شرائط الشكل الثانى والرابع كما وكيفا
وبقيت شرائط الشكل الثانى بحسب الجهة
واشار المصنف اليها بقوله مع منافاة الخ

لهذا اه

مس .

قوله مع منافاه الخ يعني ان القياس المنتج المشتمل
على الامر الثاني اعني عموم من موضوعيه
الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الا
وسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما
في الشكل الثاني فح لابد في انتاجه من شرط
ثالث وهو منافاة نسبة وصف الاوسط
المحمول في الصغرى الى وصف الاكبر الموضوع
في الكبرى لنسبة وصف الاوسط المحمول
كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى
يعني لابد ان يكون النسبتان المذكورتان
مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين

النسبتين

النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما فرضا
وهذه المنافاة دائرة وجودا وعدما مع
ما مر من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة
فبتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائها يمتنع اما
انها دائرة مع الشرطين وجودا اي كلما
وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافاة
المذكورة فلانه اذا كانت الصغرى مما تصدق
عليه الضرورة الدوام والكبرى اي قضية
كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين فان
لهما حكما عليحدة سيجيء فلانك اذا تح يكون
نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام

وتحقيقه ان الممكنتين ان كانت [illegible] كانت الكبرى ضرورية [illegible] كانت الصغرى [illegible] وان [illegible] كانت الكبرى [illegible] ١٠٤

الى ذات الاصغر منه

الايجاب مثلا ولا اقل من ان يكون نسبة
وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية
السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم
من تلك الكبريات والمطلقة العامة تدل
على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل
واذا كان مسلوبا عن ذات الاكبر بالفعل كان
مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعا ولا خفاء في
المنافاة بين دوام الايجاب وفعلية السلب
واذا تحققت المنافاة بين شيء وبين الاعم
لزم المنافاة بينه وبين الاخص بالضرورة
وكذا اذا كانت الكبرى مما ينعكس سالبتها

والصغرى

والصغرى اى قضية كانت سوى الممكنتين
لما مر اذ ح يكون نسبة وصف الاوسط
الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب مثلا
او بدوامه ولا خفاء في منافاته مع نسبة و
صف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية
السلب او اخص منها وكذا اذا كانت الصغرى
ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة اذ
ح يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات
الاصغر بامكان الايجاب مثلا ونسبة وصف
الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب
ان كانت الكبرى المشروطة فظ واما في الضرورية

فلان المحمول ان كان ضروريا للذات ما دامت
موجودة كان ضروريا لوصفها العنواني لان
الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات
اللازم للازم لازم وان كانت الكبرى ممكنة
والصغرى ضرورية فبمثل ما مر واما انها
دائمة مع الشرطين عدما اي كلما انتفى احد
الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة
فلانه ان لم يكن الصغرى مما صدق عليه
الدوام وان لا الكبرى مما ينعكس سالبتها لم
يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة
ولا في الكبريات اخص من الوقتية الموجبة

اذا لم يكن شيء

ولا منافاة

فصل الشرطي من الاقتراني اما ان يتركب من

ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلا
بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب
في وقت معين لا دائما واذ لعل ذلك الوقت
غير اوقات الوصف العنواني واذا ارتفعت
المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو
اعم منهما ضرورة ولكن اذا لم يكن الكبرى
ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى
ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة والعرفية
الخاصة والوقتية ولا منافاة بين امكان
الايجاب ودوام السلب ما دام الذات
ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف

من متصلتين مثل

لا دائما ولا بلبنه وبين ضرورة السلب في
وقت معين لا دائما ولكن اذا لم يكن الصغرى
ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كانت
اخص الصغريات المشروطة الخاصة والدائمة
ولا منافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة
السلب بحسب الوصف ولا دائما ولا بلبنه
وبين دوام السلب مادام الذات وتحقيق
هذا المبحث على هذا الوجه الوجيه مما تفردت
به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء
الى سواء السبيل وهو حسبي الله ونعم الوكيل
قوله من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار

او منفصلتين او حملية ومتصلة او
حملية ومنفصلة مثل

فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فا
لعالم مضيء قوله او منفصلتين كقولنا اما ان
يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا
واما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون
زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج
الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فردا
قوله او حملية ومتصلة نحو هذا انسان وكلما
كان الشيء انسانا كان حيوانا ينتج هذا حيوان
قوله او حملية ومنفصلة نحو هذا عدد ودائما
اما ان يكون العدد زوجا او فردا فهذا

او متصلة و منفصلة وينعقد فيه
الاشكال الاربعة متن

اما ان يكون زوجا او فردا قوله ومتصلة
ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثمانية فهو عدد
ودائما اما ان يكون العدد زوجا واما
ان يكون فردا ينتج كلما كان هذا ثمانية فاما
ان يكون زوجا او فردا قوله وينعقد الخ يعني
لابد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين
في جزء يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون
محكوما عليه في كلا المقدمتين او محكوما
فيهما او محكوما به في الصغرى ومحكوما
عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل
الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الاول

والرابع

وفي تفصيلها طول فصل الاستثنائي
متن

والرابع هو الرابع قوله وفي تفصيلها اي في
تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام
الخمسة بحسب الشرائط والضروب والنتائج
طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات
المتاخرين قوله الاستثنائي اي القياس
الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة
مذكورة فيه بمادتها وهيئتها ابدا لتركيبه ومنتج
من مقدمة شرطية ومقدمة حملية تشتمل [?]
فيها عين احد جزئي الشرطية او نقيضه لينتج
عين الاخر او نقيضه فالاحتمالات المتصورة
في انتاج كل استثنائي اربعة وضع كل ورفع

ينتج من المتصلة مثلاً

كل لكن المنتج منهما في كل قسم شيء وتفصيله
ما اورده المصنف من ان الشرطية ان
كانت متصلة ينتج منها احتمالان وضع المقدم
ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم
تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم
لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم
واما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا
رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز ان يكون
اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم
ولا من انتفاء الملزوم انتفاؤه وقد علمت
من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب
اللزومية

وضع المقدم ورفع التالي والحقيقية
وضع كل منها

اللزومية واعلم ايضا ان المراد بالمنفصلة
ههنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة
فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الاخر
لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل وضع
الاخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو
بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على
منع الجمع ومنع الخلو معا ينتج في الصور الا
ربع النتائج الاربع قوله وضع المقدم ورفع
التالي نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا
لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فليس
بانسان قوله والحقيقية كقولنا اما ان يكون

كما نعتة الجمع ورضعر كما نعتة الخلو
وقد يخص باسم قياس الخلف
متن

هذا العدد زوجا او فردا لكنه ليس بفرد فهو
زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد قوله كما نعتة
الجمع نحو هذا اما شجر او حجر لكنه شجر فليس
بحجر لكنه حجر فليس بشجر قوله كما نعتة الخلو نحو هذا
اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر
لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر قوله وقد يخص
الخ اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى
بابطال نقيضه لاستحالة ارتفاع
النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو وا
قعا كما مر غير مرة في مباحث العكوس ولا
فيه وهذا القسم من الاستدلال يسمى
بالخلف

لكنه زوج فليس بفرد
لكنه فرد فليس بزوج

وهو ما يقصد به المط بابطال نقيضه
ومرجعه الى استثنائي واقتراني
متن

بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف اى المحال
على تقدير نقيض المطلوب او لانه ينتقل فيه
الى المطلوب من خلفه اى من وراءه الذى
هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا بل ينحل
الى قياسين احدهما اقتراني شرطي والا
خر استثنائي متصل يستثنى فيه نقيض
التالي هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه
فكلما ثبت نقيضه ثبت شيء ينتج لو لم يثبت
المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت
فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم ثم قد
يقتصر ببيان الشرطية يعني قولنا كلما ثبت نقيضه

فصل الاستقراء تصفح الجزئيات من

يثبت المحال الى دليل فيكثر القبيلات كذا
قال المصنف في شرح الاصول فقوله ومن
الى استثنائى واقترانى معناه ان هذا
القدر مما لابد منه في كل قياس خلف وقد
يزيد عليه فافهم قوله الاستقراء تصفح الجزئيات
اعلم ان الحجة على ثلثة اقسام لان الاستدلال
اما من حال الكلى على حال جزئياته واما
عن حال الجزئيات على حال كليها واما عن حال
الجزئيين المندرجين تحت كلى على حال الجزئي
الاخر فالاول هو القياس وقد سبق مفصلا
والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء

هو الحجة التي

هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على
حكم كليها هذا هو تعريف الصحيح الذي لا غبار
عليه واما ما استنبط المصنف من كلام القاضي
رحمه الله وحجة الاسلام واختاره اعني تصفح
الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلى قضية
تسامح فان هذا التتبع ليس معلوما تصديقيا
موصلا الى تصديق مجهول فلا يندرج
تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة
هو الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة
بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال
بل سبيل النقل وهنا وجه اخر سيجي انشاء الله

لاثبات حكم كلي من

تعالى التحليل في تحقيق معنى التمثيل **قوله** لاثبات
حكم كلي اما بطريق التوصيف فيكون الاشا
الى ان المطلوب في الاستقراء لا يكون حكما
جزئيا كما ستحققه واما بطريق الاضافة
والتنوين في كلي عوض عن المضاف اليه
اي لاثبات حكم كليها اي كلي تلك الجزئيات
وهذا ان اشتمل الحكم الجزئي والكلي كليهما
بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون
المطلوب بالاستقراء الا الكلي وتحقيق ذلك
انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه
حال الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس
المقسم كقولنا

المقسم كقولنا كل حيوان اما ناطق او غير ناطق
وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من
الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس وهذا
القسم يفيد اليقين واما ناقص يكتفي فيه ب
اكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك
والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صا
دفناه من افراد الحيوان وهذا القسم لا
يفيد الا الظن اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات
التي لم نصادفها ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ
كما سمعتم في التمساح ولا يخفى عليك بان

دفناه

ازالجيم بر خورديم [?]

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة
الحكم ليثبت فيه منه

الحكم بالثاني لا يفيد الا الظن انما يصح اذا
كان المطلوب الحكم الكلي واما اذا اكتفي بالجزئي
فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما
يقال بعض الحيوان فرس وبعض انسان وكل
فرس يتحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل انسان
كذلك ينتج قطعا ان بعض الحيوان كذلك
ومن هذا علم ان حمل عبارة المتن على التوصيف
كما هو الرواية احسن من حيث الدراية ايضا
اذ ليس فيه لغة ثم صحة التعريف بالاعم قوله
والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم
ليثبت فيه اي ليثبت الحكم في الجزئي الاول ويبيان
اقوى حجية

بخلاف الاصنام فانه يحصل الحكم الكلي في الجزئي والجزئي كالجزئي صح

اخر وتشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك
بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه
به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ حرام
لان الخمر حرام وعلة الحرمة الاسكار وهو
موجود في النبيذ وفي العبارتين تسامح فان
التمثيل هو الحجة التي تقع فيها ذلك البيان
والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في
تعريف الاستقراء ونقول هيهنا كما ان
العكس يطلق على المعنى المصدري اعني التبديل
وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك
التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه

والعمدة في طريقة الدوران والترديد
متن

والبيان المذكوران وعلى الحجة التي يقع فيها
ذلك التشبيه والبيان فاذكر ما ذكره المصنف في
تعريف التمثيل بالمعنى الاول وعلم المعنى
الثاني بالمقايسة وهذا لما عرف المصنف
العكس بالتبديل وقس عليه الحال فيما سبق
في الاستقراء وهذا ولكن لا يخفى ان المصنف عدل
في تعريفي الاستقراء والتمثيل عن المشهور الى
المذكور دفعا لهذا التسامح وهل هو الاكثر
على ما قر قوله والعمدة في طريقة الدوران والترديد
اعلم انه لا بد في التمثيل من مقدمات الاولى
ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به والثانية
ان علة الحكم

ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائي
الثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع
اعني المشبه فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات
الثلث ينتقل الى كون الحكم ثابتا في الفرع ايضا
وهو المطلوب من التمثيل ثم المقدمة الاولى
والثالثة ظاهرتان في كل التمثيل انما الاشكال
في الثانية وبيانها بطرق متعددة وفصلها
في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العمدة
من بينها وهو طريقان الاول الدوران
وهو ترتيب الحكم على الوصف الذي له
صلوح العلية وجودا وعدما كترتب الحرمة

في الخمر على الاسكار فانه ما دام مسكرا حرام
واذا زال عنه الاسكار زال حرمته فالدوران
الدوران علامة كون المدار اعني الوصف
علة للدائر اعني الحكم الثاني الترديد
ويسمى بالسبر والتقسيم ايضا وهو ان
تتفحص اولا اوصاف الاصل ويردد انه
علة الحكم هل هذه الصفة او تلك الصفة
ثم يبطل ثانيا علية كل حتى يستقر على
وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا
الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما
الاتخاذ من العنب او الميعان او اللون
المخصوص

فصل القياس اما برهاني يتألف منه

٢ او الطعم المخصوص ١٠٣

المخصوص ١٢ او الرائحة المخصوصة او الاسكار
لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون
الحرمة وكذا البواقي ما سوى الاسكار
بمثل ما ذكرنا فتعين الاسكار للعلية **قوله**
القياس الخ القياس كما ينقسم باعتبار
الهيئة والصورة الى الاستثنائي والا
قتراني باقسامهما فكذلك ينقسم با
عتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني
الجدل والبرهان والخطابة والشعر والمغا
لطة وقد يسمى السفسطة ايضا لان مقد
ماته اما ان يفيد تصديقا او تاثيرا اخر

غير التصديق اعني التخييل والثاني الشعر
والاول اما ان يفيد ظنا او جزما
والشعر فالاول الخطابة والثاني ان افاد
جزما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر
فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم
من الخصم فهو الجدل والا فالمغالطة
واعلم ان المغالطة ان استعملت في مقابلة
الحكيم سميت سفسطة وان استعملت في مقابلة
غير الحكيم سميت مشاغبة واعلم ايضا انه
يتعين في البرهان ان يكون مقدماته باسرها
يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلا
يقع في كون

واعلم

من اليقينيات واصولها ست

يقع في كون القياس مغالطة ان يكون
احدى مقدمتيه وهمية وان كانت الا
خرى يقينية ثم يجب ان لا يكون فيها
ما هو دون منها كالشعريات والا
فيلحق بالادون فالمؤلف من مقدمة
مشهورة والاخرى مخيلة لا يسمى جدليا
بل شعريا فاعرفه قوله من اليقينيات الخ
اليقين الخ هو التصديق الجازم المطابق للواقع
الثابت فباعتبار التصديق لم يشمل الشك
والوهم والتخييل وسائر التصورات
وبقيد الجزم يخرج الجهل الظن وبالمطابقة للواقع

الجهل المركب وبالثابت التقليد ثم المقدمات
اليقينية اما بديهيات او نظريات منتهية
الى البديهيات لاستحالة الدور او التسلسل
فاصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات
المتفرعة عليها والبديهيات ستة اقسام بحكم
الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا
البديهية اما ان يكون تصور طرفيها مع
النسبة كافيا في الحكم والجزم او لا يكون
فالاول هو الاوليات والثاني اما ان
يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر
او الباطن او لا الثاني هو المشاهدات

وتنقسم الى مشاهدات

والتسلسل

وتنقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى
حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن
وتسمى وجدانيات والاول اما ان يكون
تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن
عند حصول الاطراف او لا يكون كذلك
والاول هو الفطريات وتسمى قضايا قياساتها
معها والثاني اما ان يستعمل فيه
الحدس وهو الانتقال الدفعي للذهن
من المبادي الى المطالب او لا يستعمل والاول
الحدسيات والثاني ان كان الحكم فيه
حاصلا باخبار جماعة يمتنع عند العقل

الاوليات والمشاهدات والتجربيات
والحدسيات والمتواترات متن
متن والفطريات متن

تواطؤهم بدل

تواطئهم على الكذب في المتواترات وان
لم يكن كذلك بل حاصلا من كثرة التجارب
في التجربيات وقد علم بذلك حد كل واحد
منها قوله الاوليات كقولنا الكل اعظم من
الجزء قوله المشاهدات اما المشاهدات
الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة والنار
محرقة واما الباطنة كقولنا ان لنا جوعا
وعطشا قوله والتجربيات كقولنا السقمونيا
مسهل للصفراء قوله والحدسيات كقولنا
نور القمر مستفاد من الشمس قوله والمتواترات
كقولنا مكة موجودة قوله والفطريات

يسمى حسيات

تسمى وجدانيات

كقولنا الاربعة

متن ثم ان كان الاوسط مع علية
للنسبة في الذهن علة لها في الخارج
متن

كقولنا الاربعة زوج فان الحكم فيه بوا
سطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة
اطراف هذا الحكم وهي الانقسام بمتساويين
قوله ثم ان كان الحد الاوسط في البرهان
بل في كل قياس لا بد ان يكون علة لحصول
العلم بالنسبة الايجابية او السلبية المطلوبة
في النتيجة فلهذا يقال له الواسطة في الاثبات
والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك
واسطة في الثبوت ايضا اعني علة لتلك
النسبة الايجابية والسلبية في الواقع
وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط في قولك

قوله والا فاني واما جدلي يتألف من

وكل متعفن الاخلاط محموم

هذا متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فالبرهان
حينئذ يسمى برهان اللم لدلالته على ما هو لم
للحكم وعلته في الواقع وان لم يكن واسطة في
الثبوت ايضا يعني لم يكن علة للنسبة الا
يجابية والسلبية في الواقع وفي نفس الامر
فالبرهان حينئذ يسمى برهان الان حيث
لم يدل الا على انية الحكم وتحققه في الواقع
دون عليته سواء كان الواسطة معلولا
للحكم كالحمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن
الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط وقد يخص
هذا باسم الدليل او لم يكن معلولا للحكم كما انه

ليس علة له

من المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف من

ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا
لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى تشتد غبا
وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة
فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق
ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء
المتعفنة خارجة عن العروق قوله من
المشهورات هي القضايا التي تتطابق فيها
آراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان
او آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل
الهند قوله والمسلمات هي قضايا سلمت
من الخصم في المناظرة او برهن عليها في علم

من المقبولات والمظنونات واما
شعري يتألف من المخيلات واما سفسطي
منه

اخر وأخذت في اخر على سبيل التسليم
قوله من المقبولات هي قضايا يؤخذ ممن
يعتقد فيه كالاولياء والحكماء قوله والمظنونات
هي قضايا يحكم العقل بها حكما راجحا غير جازم وتقابلها
بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص
فالمراد به ما سوى الخاص قوله من المخيلات
هي قضايا لا يذعن بها النفس ولكن يتأثر
منها ترغيبا وترهيبا واذا قرن بها
سجع او وزن كما هو المتعارف الآن ازداد تأثيرها
قوله واما سفسطي منسوب الى السفسطة وهي
مشتقة من سوفسطا معرب سوفا اسطا لغة

يتألف من الوهميات والمشبهات
منه

التدليس
الاشتباه

يونانية يعني الحكمة المموهة الملمعة قوله
من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في
غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال
كل موجود فهو متحيز قوله والمشبهات هي
القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية
او المشهورة لاشتباه لفظي او معنوي
واعلم ان ما ذكره المتأخرون في الصناعات
الخمس اقتصار مخل فقد اجملوه واهملوه مع كونه
من المهمات وطولوا في الاقترانيات
الشرطيات ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى
وعليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها شفاء

خاتمة اجزاء العلوم ثلثه

متن

العليل ونجاة الغليل قوله اجزاء العلوم كل علم من

العلوم المدونة لابد فيه من امور ثلثة احدها

ما يبحث فيه عن خصائصه والآثار المطلوبة

منه اى يرجع جميع ابحاث العلم اليه وهو

الموضوع وتلك الآثار هى الاعراض الذاتية

والثانى القضايا التى تقع فيها هذه الابحاث

وهى المسائل وهى تكون نظرية فى الغالب

وقد تكون بديهيات محتاجة الى تنبيه كما

صرح به وقول يطلب فى العلم الفيلسوفى

واما ما يوجد فى بعض النسخ من التخصيص بقوله

بالبرهان ففى زيادة النسخ مع انه يمكن توجيهه

بانه بناء على الغالب

الموضوعات وهى التى يبحث فى العلم

عن اعراضها الذاتية والمبادى وهى من

بانه بناء على الغالب او بان الغالب المراد

بالبرهان ما يشمل التنبيه فتنبه الثالث

ما يبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات

اطرافها او التصديقات بالقضايا المأخوذة

فى دلائلها فالاولى هى المبادى التصورية

والثانية هى المبادى التصديقية قوله الموضوعات

ههنا اشكال مشهور وهو ان من عد

الموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس

الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده

او التصديق بموضوعيته والاول مندرج

فى موضوعات المسائل التى هى اجزاء للمسائل فلا

الدليل هو القياس

يكون جزء علميا والثاني من المبادي التصورية
والثالث من المبادي التصديقية فلا
يكونان جزء علميا ايضا والرابع من مقدمات
الشروع فلا يكون جزء ويمكن الجواب
باختيار كل من الشقوق الاربعة اما على
الاول فيقال ان النفس الموضوع وان
اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به
من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله
والبحث عنها عد جزء علميا او يقال ان المسائل
ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات و
النسبة بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات
قال المحقق الدواني

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل
هي المحمولات المثبتة بالدليل وفيه نظر فانه
لا يلائم ظاهر قول المصنف والمسائل هي
قضايا كذا موضوعاتها كذا او محمولاتها كذا
وايضا فلو كان المسائل نفس المحمولات المنتسبة
لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي
هي وراء موضوع العلم جزء علميا فتدبر واما
على الثاني فيقال ان تعريف الموضوع وان
كان مندرجا في المبادي التصورية لكن
عد جزء علميا لمزيد الاعتناء به كما سبق واما
على الثالث فيقال بمثل ما مر او يقال بانه

وهي حدود الموضوعات من

عدّ التصديق بوجود الموضوع من المبادي
التصديقية كما ينقل عن الشيخ ...
فانّ المبادي التصديقية هي القضايا
التي يتألف منها قياسات العلم نصّ على
ذلك العلامة في شرح الكليات وايد
بكلام الشيخ ايضا وح فقول المصنف
يبتني عليها قياسات العلم تعريف او تفسير
بالاعم واما على الرابع فيقال ان التصديق
بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على
بصيرة وكان له مزيد خصوصية في معرفته
مبادي العلم وتميزها عما ليس منه عن جزء من العلم مسائل هذا

ابعد المحمولات

واجزائها واعراضها ومقدمات بينة
بنفسها او ماخوذة يبتني عليها قياسات
العلم والمسائل وهي قضايا يطلب في العلم من
ابعد المحمولات **قوله** واجزائها اي حدود اجزائها
اذا كانت الموضوعات مركبة **قوله** واعراضها
اي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات
قوله ومقدمات بينة المبادي التصديقية
اما مقدمات بينة بنفسها اي بديهية
او مقدمات ماخوذة اي نظرية فالاولى
تسمى علوما متعارفة والثانية ان اذعن بها
المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة
وان اخذها مع استنكار سميت مصادرات
ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز
ان يكون اصولا موضوعا بالنسبة الى شخص

اصلا

بالبرهان وموضوعاتها موضوع العلم
او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب
ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة
مصادرة بالقياس الى اخر قوله موضوع العلم
كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي قوله
او عرض ذاتي له كقولهم كل متحرك
فله ميل قوله او مركب من الموضوع مع العرض
الذاتي كقول المهندس كل مقدار وسط
في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
او من نوعه مع العرض الذاتي كقولهم
كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه
قائمتان او مساويتان لهما قوله ومحمولاتها
اي محمولات المسائل امور خارجة عنها
اي عن موضوعات المسائل لاحقة لها اي

عارضة

متن لها لذواتها متن

عارضة لتلك الموضوعات والمراد
ههنا محمولة عليها فان العارض هو الخارج
المحمول فاذا خرج وعن قيد الخروج للتصريح
بنفي الحمل ولو اكتفى المصنف باللحوق
لكفي ويوجد في بعض النسخ قوله لذواتها
وهو بحسب الظاهر لا ينطبق الا على العرض
الاولي اي اللاحق للشيء اولا وبالذات
اي بدون واسطة في العروض ولا يشمل
العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض
الذاتي اتفاقا ولهذا اوله بعض الشارحين
وقال اي لا بسبب اخص بل بذواتها سواء

كان محمولة اياها الذاتيها اولا حرفا اى اولها
فان اللاحق للشئ لما هو يتناول الاعراض
الذاتية جميعا على ما قال المصنف فى شرح
الرسالة الشمسية ثم ان هذا البحث يدل
على ان المصنف اختار مذهب الشيخ فى لزوم
كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لمعـ
ـاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن
الاستاد المحقق اورد عليه انه كثيرا ما
يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها
من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء
كل مسكر حرام وقول النحاة كل فاعل مرفوع

وقول

وقد يقال المبادي لما يبدأ به قبل المقصود
والمقدمة ما يتوقف عليه الشروع

وقول الطبيعي كل فلك متحرك بالاستدارة
ثم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم
وصرح بذلك المحقق الطوسي ايضا فى نقد
التنزيل واقول فى لزوم هذا الاعتبار
ايضا نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة
الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة كما يرجع
المحمولات اليه بالجهة لمفهوم المردد والا
سناد كانه صرح باعتبار الثاني فعدم
اعتبار الاول تحكم وفيهما زيادة كلام
لا يسعها المقام قوله وقد يقال المبادي
الى اصطلاح اخر فى المبادي سوى ما تقدم

الخير وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان
نيته وموضوعه وكان الفن ما
من

وضعه ابن الحاجب في المختصر الاصول حيث
اطلق المبادي على ما يبدء قبل الشروع في
مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم
فيكون من المبادي المصطلحة السابقة
كتصور الموضوع والاعراض الذاتية
والتصديقات التي يتألف منها قياسات
العلم او خارجا عنه يتوقف عليه الشروع
ولو على وجه الخير وتسمى مقدمات
لمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع
والاستمداد في الفرق بين المقدمات
والمبادي بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشتبه

فان المقدمات

يذكرون ما يسمونه الرؤوس الثمانية الاول
الغرض لئلا يكون طلبه عبثا الثاني المنفعة
اى ما يشوق الكل طبعا لينبسط في الطلب

فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة
بخلاف المبادي فنصب قوله يذكرون اى
صدر كتبهم على انها من المقدمات او
من المبادي بالمعنى الاعم قوله الغرض اعلم
ان ما يترتب على فعل باعثا للفاعل على
صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا و
علة غائية والا يسمى فائدة ومنفعة وغاية
وقالوا افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض
وان اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى
فكان مقصود المصنف ايضا ان الفن ما
كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سببا

وتجعل الشقة الثالث السمة وهي
عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله
منه

حاملا على تدوين المدون الاول لهذا
العلم ثم تعقيبه بما يشتمل عليه من منفعته
ومصلحة حتى تميل اليها عموم الطبايع ان كانت
لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث
للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب
الغرض والغايات في علم المنطق وهو العصمة
فتذكر قوله الثالث السمة السمة العلامة
وكان المقصود ههنا الاشارة الى وجه
تسمية العلم كما يقال انما سمي المنطق منطقا
لان النطق يطلق على الظاهر وهو التكلم
وعلى الباطن وهو ادراك الكليات وهذا

العلم يقوى

الرابع المعرف ليسكن قلب الخامس منه

العلم يقوى الاول ويسلك بالثاني
سلك السداد واشتق له اسم من النطق
فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى النطق اطلق
على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تكميل
النطق حتى كانه هو واما اسم مكان
كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفي
ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما
يفصل العلم من المقاصد قوله الرابع المؤلف
ليسكن قلب المتعلم الى ما هو الشان في مبادي
الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال
واما المحققون فيعرفون الرجال بالحق

الى الحق بالرجال نعم ما قال ولى ذي
الجلال عليه سلام الله المتعال لا تنظر الى
من قال وانظر الى ما قال بل هذا ومقنن
قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو
ودونها بامر اسكندر ولذا لقب بالمتعلم
الاول وقيل المنطق انه ميراث ذي القرنين ثم
نقل بعد مترجمين تلك الفلسفيات من
لغة يونان الى لغة العرب هذبها ورتبها
اوحكمها واتقنها ثانيا المعلم الثاني الحكيم
ابو نصر الفارابي وقد فصلها وحررها
بعدما ضاعت كتب ابو نصر الشيخ الرئيس

ابو علي سينا

من اي علم هو لطلب فيه في كل باب
ما يليق السادس متن

ابو علي سينا شكر الله مساعيهم الجميلة
قوله من اي علم هو اي من اي جنس من
اجناس العلوم العقلية والنقلية او الفرعية
او الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه
من جنس العلوم الحكمية ام لا فان عرفت
الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات
على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية
لم يكن منها اذ ليس بحثه الا عن المفهومات
والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور
او الى التصديق وان حذف الاعيان
من التعريف المذكور فهو من الحكمة ثم على

مراى مرتبة هو ليتقدم على ما يجب
فيتاخر عما يجب السابع متن

نقشه الثانى فهو من قسم الحكمة النظرية
الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا
ثم هل هو اصل من اصول الحكمة النظرية
او من فروع الالهى والمقام لا يسع لبسط
ذلك الكلام **قوله** من اى مرتبة هو كما يقال
ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب
الاخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات
وذكر الاستاذ الشريف قدس سره فى
بعض الشروح رسائله انه ينبغى تاخره فى زماننا
هذا ان نعلم قدر صالح من العلوم الادبية
لما شاع من كون الشرايع باللغة العربية

قوله القسمة

القسمة ليطلب فى كل باب ما يليق
الثامن متن

قوله القسمة الى قسمة العلم او الكتاب
الى ابوابها فالاول كما يقال ابواب المنطق
تسعة الاول باب ايساغوجى اى الكليات
الخمس الثانى التعريفات الثالث القضايا
الرابع القياس واحوبة الخامس البرهان
السادس الجدل والسابع الخطابة والثامن
المغالطة التاسع الشعر وبعضهم عد بحث
الالفاظ بابا آخر فعلى هذا ابواب المنطق
عشرة كاملة والثانى كما يقال ان كتابنا
هذا مرتب على قسمين القسم الاول فى
المنطق وهو مرتبة على مقدمة ومقصدين

ايساغوجى ... لغة بعبارت
... كليات خمس
...

الاجزاء التعليمية متن

وخاتمة المقدمة في بيان الماهية والغاية
والموضوع المقصد الاول في مباحث
التصورات المقصد الثاني في مباحث
التصديقات والخاتمة في اجزاء العلوم لقسم
الثاني في علم الكلام وهو مرتب على كذا
ابواب الاول في كذا وكذا الخ وكما قال
في الشمسية ورتبته على مقدمة وثلاث
مقالات وخاتمة وهذا الثاني شايع
كتب فلا يخ عنه كتاب قوله الاجزاء التعليمية
اى الطرق المذكورة في التعاليم لعموم
نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة

الشراح

وهي التقسيم اعني التكثير اخذا من فوق متن

الشراح ههنا وما نذكره هو الموافق
لتتبع كتب القوم والماخوذة من شرح
المطالع قوله وهي التقسيم وكان المراد به
ما يسمى تركيب القياس ايضا وذلك بان
يقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب
التصديقية منع طرف المطلوب واطلب
موضوعات جميع كل واحد منهما وجميع محمولات
كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها
او حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة
وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين
او سلب هو عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين

والتحليل عكسه والتحديد منه

الى الموضوعات من محمولات موضوع المطلوب
ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب
من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله
في الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه
ما هو موضوع لمحموله في الشكل الثالث
او محمول لمحموله في الرابع كل ذلك بعد
اعتبار الشرائط بحسب الكمية والكيفية
كذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن
هذا المعنى بقوله اعني التكثير اي تكثير المقدمات
اخذا من فوق اي من النتيجة لانها المقصد
الاقصى بالنسبة الى الدليل قوله والتحليل في شرح المطالع

كثيرا ما يورد في العلوم

كثيرا ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب
لا على الهيئات المنطقية بمسائل المركب
اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد فان
اردت ان يعرف انه على اي شكل من الاشكال
فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل
المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان
كان فيه مقدمة تشاركه للمطلوب بكلا جزئيه
فالقياس استثنائي وان شاركه للمطلوب
باحد الجزئية فالقياس اقتراني ثم انظر
الى طرفي المطلوب ليتميز عندك الصغرى
او محكوما به فيها فهي الكبرى ثم ضم الجزء

الاخر من المطلوب اى جزء الاخر من تلك
المقدمة فان تالف على احد التاليفات
الاربع مما انضم الى اجزاء المطلوب هو الحد
الاوسط وليبين الشكل المنتج وان لم يتالف
كان القياس مركبا فاعمل بكل واحد منهما العمل
المذكور اى ضع جزء الاخر من المطلوب
وجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي
المطلوب فى التقسيم فلابد ان يكون لكل منهما
نسبة الى شئ ما فى القياس والا لم يكن
القياس منتجا للمطلوب فان حدث حد ا
مشترك بينهما فقد تم القياس ويبين ذلك

المقدمات

اى فعل الحد والبرهان منه

المقدمات والاشكال والنتيجة فقوله
وهو عكسه اى يكتسب المقدمات الى فوق
وهو النتيجة كما مر وجهه **قوله** اى فعل الحد
يعنى ان المراد بالتحديد بناء الحدود
وكان المراد للمعرف مطلقا للاشياء وذلك
بان يقال اذا اردت تعريف شئ فلابد ان
تضع ذلك الشئ وتطلب جميع ما هو اعم
منه ويحمل عليه بواسطة او بغيرها وتميز الذاتيات
عن العرضيات بان يعد ما هو بين الثبوت
له او ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس
الماهية ذاتيا ما ليس كذلك عرضيا عاما

اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به متن

ويطلب جميع ما هو مثناه ولم يساوه وتميز الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرف قوله

اى الطريق الى الوقوف على الحق اى اليقين ان كان المطلوب علما نظريا والى الوقوف عليه والعمل ان كان علما عمليا كان يقال اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد ان تستعمل في الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة اما المرودات الستة ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات

ولا يذعن بشى

وهذا بالمقاصد اشبه متن

ولا يذعن بشى لمجرد الظن به او لمن تسمع منه حتى يقع في مضيق الخطابة ولا يرتبط بربقة التقليد قوله وهذا بالمقاصد اشبه الى الآخر الخاتمة اشبه بمقاصد الفن منه بمقدمته ما ذكرنا لان راى المتأخرين لصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد في مباحث الحجة ولواحق القياس واما التحديد فشأنه ان يذكر في مباحث المعرف وقيل هذه اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصد ما هو بل المقصود من العلم العمل جعلنا الله وايّاكم من الراسخين في الاخرين ورزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بالنبي

والله اعلم

بلبنة خير البرية وآله وعترته الطاهرين

انه موفق ومعين فرغ تحرير المفتقر الى

عفو مولاه محسن بن شحات المدعو لعبد

الله بلغه الله ما يتمناه وجعل آخرته خيرا

من دنياه. وكان الفراغ ضحى

يوم الارتفاع تمت الكتاب

بعون الملك الهادي

يوم الخميس سبعة

العشر العربية

الثانية الاثنا

في

الغمائة عشرون

الثالث

والله اعلم بالصواب

محمد تقي ابن ميرزا سيد غني الحسيني

على ابن ابو طالب

الحمد لله رب العالمين

بالصواب

تمت الكتاب المسمى بحاشية ملا عبد الله بعون

الملك الوهاب في يوم الثلاثاء شهر رجب

المرجب في سنه ١٢٣٣

كاتبه الصاحبه الحقير الفقير المذنب

العاصي بي بضاعت قليل الطاعت

المحتاج الى تربة الغني مؤمن محمد تقي

قليل الفهم كثير المعنى ابن ميرزا سيد

غني الحسيني عفر الله له ولوالديه

واحسن اليهما واليه تمت في سبعة وعشرين شهر رجب

المرجب تمت

محمد تقي الحسيني

خدا ارزاده علامرانبه

كه خواند ناظر در حق كاتبه

هو الله المستعان

مبدء هر فاتحه نام خداست ... [illegible] ... تام نقل مفتاح بهر شته خار بود حکم نقل کرد سته

اعلم ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج لان افراده موجود في الخارج واذا لم يكن موجود في الخارج يلزم وجود الشيء الواحد في آن الواحد وعدمه وهو محال فان قلت لا له الافراد فلا يكون الكلي لان الكلي وهو مقول على كثيرين سواء كان مختلفا بالحقايق او متفق بالحقايق وهذا مذكور في الايساغوجي وحاشيه وذهب المنطقيين بان كل الماهيه لها فصل وكل فصل لابد ان يكون لها جنس وكل الجنس لها الافراد لا محالة الاولى بان الكلي الطبيعي معنى كلي المنطقي منتجها لكون الكلي عقليا والا يلزم ان يكون الكلي العقلي غير موجود فتامل هكما اشار اكمل الكاملين وافضل الفاضلين وذ [illegible] المجتهد بن الشيخ الامجد في كتاب الشفا بدليل الذي يدل بان يكون الكلي الطبيعي موجود في الخارج ونقول نحن قال ونقول بان الكلي الطبيعي ليس موجود في الخارج بالدليل الذي مذكور في الحاشيه التهذيب عن الفاضل اليزدي رحمه الله من انه لو وجد الكلي الطبيعي في الخارج في ضمن افراده لزم اتصاف الشيء الواحد في الامكنة المتعدده وهذا منقوض بكلام الحكماء في تفسير الفلسفه على ما قال الواهب لهم وتفسيرها في اللغة اليونانيه وهو التشبيه لحضرت الباري تعالى في العلم والحكم والعمل والقدره ووجود الشيء الواحد في الامكنة فهذه الصوره لا محالة اصلا وذلك الكلام صحيح ومعتبر سمعت عن المحقق النقاد المدقق العلام مولينا الاستاد لا زين العابدين مد ظله العالي الله تعالى كرم على الله عنه

العرض ينقسم الى ذاتي وغريبي فذاتي يعرض الشيء لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان او لجزئه المساوي كالتكلم العارض للانسان بواسطة انه ناطق او لخارجه المساوي كالضحك العارض للانسان بواسطة انه متعجب والغريب ما يعرض الشيء لامر خارج اعم منه كالحركة العارضة للانسان بواسطة انه حيوان او لامر مباين كالحرارة اللاحق للماء بواسطة النار فما ذكرناه لا نزاع بين المنطقيين في غرابته وعدم غرابته كالابيض وغيره او امر اخص كالضحك اللاحق للحيوان بواسطة انه انسان ويبقى قسم آخر وهو ان يعرض الشيء بواسطة جزء الاعم كالحركة العارضة للانسان بواسطة انه حيوان ففيه خلاف بين المنطقيين فذهب القدماء الى انه من الاعراض الغريبة وتبعهم المتاخرون وذهب البافرني الى انه من الاعراض الذاتيه والحق في العلوم العلامه الرازي والمحقق الشريف والمحشي

بالصواب والله اعلم

تمت الكتاب المسمى بحاشية ملا عبد الله بعون الملك الوهاب من تأليفها في يوم الثلثا سبع عشر من شهر رجب المرجب سنه ١٢٣٣

كاتبه الصاحبه الحقير الفقير المذنب العاصي بي بضاعت قليل الطاعت محمد تقي الطالب الى كثير المعنى والفصاحت المحتاج الى رحمة ربه الغني ابن ميرزا سيد علي حسن الحسني غفر الله له ولوالديه ولمن دعا اليهما واليه تمت

الحمد لله رب العالمين

